إحالة اللواء ماجد للمحاكمة..ما هذا يا هذا!

كتب حسن عصفور/ وكأن "بقايا الوطن" لم يعد أمامه من كوارث مع ما به من كوارث تهزه من كل أركانه، حكما وحكومة وفصائل، وأجهزة أمنية ، وفوقهم جميعا دولة فاشية محتلة، حتى نجد ذلك الخبر العجيب، الذي أصدره ما يطلق على ذاته "نائب عام" في قطاع غزة..

خبر يتحدث عن قيام اسماعيل جبر (اسم على مسمى وليس الحاج اسماعيل المعلوم قائد قوات الأمن الوطني في عهد الخالد)، بإحالة أوارق اللواء ماجد فرج (يشغل رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، وأحد أهم مساعدي الرئيس عباس في الأمن والسياسة والاتصال مع دولة الكيان وأطراف غيرها)، الى القضاء العسكري بتهمة اعتراف اللواء فرج، أنه أحبط "عمليات مقاومة" في الضفة عبر حديث اعلامي..

الخبر يحمل كمية من المساخر السياسية لا حدود لها، عدا عن كونها دعوة "شاذة" بالمعنى العام، ومستندة الى كلام "جرايد"، حتى لو كان هو من قالها، ورغم رفض التصريح وطنيا، لكن أي طالب حقوق سيقول لمستر جبر دعوتك وكأنها لم تكن..يعني مسألة فاشلة من ألفها الى يائها..

ولكن، يبدو أن السيد جبر يريد ان يثير زوبعة ما حول شخص اللواء فرج، ليس بسبب "حب" جبر للمقاومة المقهورة في الضفة، فهي بذات البعد ايضا مقهورة في قطاع غزة، ولنا الكثير لقوله في مشهد القطاع، وتصريحات قيادات حمساوية تخون وتكفر كل من يفكر باطلاق رصاصة من القطاع ضد الكيان، او جيشه على الحدود أو عبر المنطقة الأمنية، مع انها اكثر استحقاقا للمطاردة من تصريح فرج، لم يرها سيد جبر..

بالمناسبة على المحامي جبر ان يضيف اسم الرئيس محمود عباس الى من يجب ملاحقتهم لمطاردة المقاومة، بعد اعلانه الصوتي والصريح بأنه ، لن يسمح بتحول الهبة الشعبية الى انتفاضة مسلحة، سواء فعلا يستطيع أو لا يستطيع، فالغضب وأشكاله لا يخضع لمزاج أي كان، الاحتلال أو غيره، لكنه قال، كما عليه أن يعود الى قائمة قيادات حماس التي خونت "المقاومة" من غزة الا بقرارها..

ما تحدث عنه نائب عام حماس الخاص، يمثل قدرا كبيرا من النيل من كرامة الشعب الوطنية، وروحه الكفاحية، وكان الأجدر بقيادة حركة حماس، أن تتبرأ من هذه الأفعال التي تمثل إنحدارا لا قيمة له، وهي التي تعلم يقينا ان منصبه أصلا مخالف للقانون الأساسي ومسماه المستخدم ليس سوى مظهر من مظاهر خطف غزة..

اما الذهاب الى رفع دعاوي بتلك الطريقة الهزلية، فهي مسألة لا تليق لا بحماس أولا، ولا بشعب فلسطين ثانيا، ولا يجب الصمت عليها من باب الاحترام للقانون والمنطق والعقل لو لا زال به بقية عند البعض..

من حق حماس، وكل أبناء الشعب بقواه المختلفة أن ترفض وتتصدى لكل قول ينال من مقاومة الشعب الفلسطينية، اينما كانت وبأي مظهر كان، في الضفة والقدس والقطاع، فلا يوجد "مقاومة حلال" و"مقاومة حرام"، وما نسب للواء فرج قول معيب وطنيا، كما ما نسب لقيادات حمساوية تخون وتكفر أي عمل من القطاع ضد المحتل..كلاهما معيب، مضافا له تصريحات الرئيس الأخيرة فلا مكانة لها من الإعراب، كونه من حيث المبدأ لا يستطيع اصلا السيطرة على "رد فعل شعب يرفض الاستسلام لعدو يريد تهويده وهو ينتظر"..

ومع أن الدعوى "الجبرية" لا قيمة لها قانونيا وسياسيا وقبلهما عمليا، لكنها تمس بعضا من وجدان الفلسطيني الذي بات يسخر من كمية الاستخفاف به من قبل من يتسلط عليه بأسماء مختلفة..ولذا نأمل من قيادة حماس التي تتحكم في مكلمة الرجل ان تعلن براءتها من ذلك القول، وان تيعد النظر في بعض أركان مسميات تسيء للقضية الوطنية..

احتراما لفلسطين القضية والشعب كفى سخرية واستخفافا..بعضا من الجدية في مواجهة المشروع التهويدي بدلا من حرف مسار المواجهة نحو جوانب مظلمة..المقاومة فعل وحركة وليس قول وانتقاء حسب المصلحة الفصائلية الخاصة..

ملاحظة: قرار الرئيس بوتين بسحب قواته الرئيسية من سوريا تطور سياسي كبير بأن خطر سرقة الدولة السورية بات خلفنا..القادم سوريا موحدة بمظهر وفحوى جديد..لسوريا النصر دولة وشعبا!

تنويه خاص: هل حقا منعت حماس قيادي فتحاوي من مغادرة غزة..لو صح ذلك فتلك "فضيحة مدوية" و"عيب وطني"..بلاش ولدنة في القضايا الحساسة!

"الغضب الفردي الساطع آت" ..يا بوبو!

كتب حسن عصفور/ يمكن أن يسمى يوم الثامن من مارس "آذار" بيوم "الثلاثاء الأسود" لحكومة دولة الكيان الاحتلالي ومؤسستها الأمنية، وفقا لما حدث من حركة مطاردة فلسطينية للوجود الاحتلالي، فعلا مستنبطا من روح المقاومة الشعبية المخزونة نحو الحرية والاستقلال..

والتسمية بـ"الثلاثاء الأسود" للكيان ليس بما كان نتيجة لعدد القتلى والجرحى من بين صفوف المحتلين، بل لسرعة الانتقال والفعل من مكان لآخر في "فلسطين التاريخية" من الخليل الى يافا مرورا بالقدس وتل أبيب، الى مقتل ضابط أمني على الحدود مع قطاع غزة، ولم يأبه المنفذ بما سيكون "المصير الذاتي" سوى أنه قرر أن يعلن لا مكان للخنوع والنذالة و"الرذيلة السياسية" عند الشعب الفلسطيني..

قيمة التطورات التي شهدها "الثلاثاء الكبير" للفلسطيني و"الأسود" للإسرائيلي، أنها جاءت في لحظة اعتقد رأس الفاشية الحاكم في تل أبيب وزمرته أنه تمكن هو وأجهزته، وبمساعدة من "صديق" من حصار وملاحقة "هبة الغضب الشعبية"، وأنها تحولت الى "رائحة غضب" بعد أن كانت فعل مستمر..

"الثلاثاء الكبير - الأسود" جاء تعبيرا على أن "أهل فلسطين" أكدوا أنهم عصيون على الكسر، وأن فعلهم الكفاحي ضد الغاصب المحتل هو جزء من "الكينونة الوطنية" و"الثقافة الشعبية"، ويتأكد ذلك بما يقوله قادة سلطة الإحتلال وأجهزتهم الأمنية..

فالمؤسسة الاحتلالية حاولت أن تقدم "تبريرا" لسكان الكيان بأن الذي حدث ليس سوى "أعمال فردية"، وليست "فعلا منظما"، هذا هو آخر منتجات "الإختراع الأمني" في الكيان ، والهدف منه محاولة التخفيف من "الطاقة الثورية" للعمل

المقاوم، كما أنها تريد القول أن ما يحدث لا يعكس "غضبا شعبيا فلسطينيا"، ايهاما بأن غالبية الشعب وكأنها "تقبل" ما هي عليه، وما تلك العمليات سوى " الإستثناء"..

من بين دلالات "الثلاثاء الأسود الكبير" على الكيان دولة ومؤسسة أمنية، ان أحد تلك العمليات حدثت ونائب الرئيس الأمريكي جو بايدن قرب مسرح الحدث، أي أنه استمع وربما شاهد حجم "الهلع والرعب" الذي اصاب مرافقيه من الأمن الاسرائيلي، قبل أن يراه في عيون مستضيفه السياسي..

لن يقف الشعب الفلسطيني كثيرا عند الوصف الإسرائيلي للعمل الكفاحي الفلسطيني، أن تراه "زمرة نتنياهو" عملا "فدريا" او يعتبره البعض الأمريكي مرفوضا،أو يدينه "نذل من بين أهلنا"، فتلك لا قيمة لها، في مسار الرد الوطني، ولكن ما يثير حقا هو رد فعل المؤسسة الأمنية والحكومية للكيان على تلك الأعمال الفردية"..

سريعا تم "اللقاء الأمني" لحكومة نتنياهو - عل المؤسسة الرسمية الفلسطينية أن تصاب بوخزة ضمير تنفيذي من تلك المسألة -، وقررت اتخاذ "مسلسل عقابي جديد" تكشف كلها أن ما يحدث ليس "عملا فرديا" بل هو "غضب شعبي"..

ما قررته سلطة الاحتلال يكشف عورات كذبها السياسي، فالمعلن من القرارات:

- اغلاق الفتحات في جدار الفصل حول القدس.

- استكمال بناء الجدار في منطقة ترقوميا بالخليل.

- اغلاق المحطات الاذاعية ووسائل الاعلام الفلسطينية التي تبث "التحريض"

- تشديد العقوبات على مشغلي العمال الفلسطينيين الذين لا يحملون تصاريح عمل في اسرائيل

- سحب التصاريح من اقارب وعائلات منفذي العمليات بشكل اوسع من السابق

- تنفيذ عمليات محددة ضد المناطق التي يخرج منها منفذو العمليات وفرض حصار واغلاق على تلك المناطق.

هذا المسلسل العقابي لا يمكن ترجمته سوى اجراءات لمواجهة "شعب" وليس عددا من الأفراد مهما عظم شآنهم..ودون البحث عما تفكر دولة الاحتلال، فما كان يوم الثلاثاء 8 مارس "آذار" 2016 رسالة للمحتلين و"الخانعين"، أن روح الغضب الشعبي الفلسطيني غير قابلة للتطويع..ولن يتم تطبيعها وفقا لمقررات "لقاءات الغرف المغلقة"..

"فردية" أم "جماعية" هي أعمال تكسر هيبة جيش الكيان ومؤسسته الأمنية، وقبلهما تكسر أنف المتغطرس رأس الفاشية الحاكم في تل أبيب..وعلى هامش ذلك رسالة لمن هم مصابين بـ"رعشة جبن ونذالة" علهم يدركون، بأن ما يحدث ليس تعبيرا عن الإحباط بل هو روح شعب قرر الخلاص من محتل ويبحث حرية أرض وشعب ووطن!

ملاحظة: تقرير مركز الاحصاء الفلسطيني عن الحالة السكانية أرقاما ومظاهر تكشف عمق "كارثة التمييز" في العلاقة المجتمعية ضد المرأة..لو كان للرئيس محمود عباس وقتا ومزاجا ليته يقرأ تلك الاحصائيات..ارقام لا تليق مطلقا بشعب الجبارين!

تنويه خاص: لا تزال حركة فتح مصابة بـ"حول سياسي" في أزمة إضراب المعلمين من الحديث عن "حقهم في المطالب وتبينها"، الى اعتبار المضربين "فئة ضآلة ومدسوسة"..فتح أعلى قامة من كلام معيب!

المبادرة الفرنسية آلية لـ"مؤامرة أمريكية" قادمة!

كتب حسن عصفور/ دون سابق إنذار خرجت علينا بعض وسائل اعلام امريكية بأن الرئيس الأمريكي باراك اوباما يدرس تقديم "مبادرة سياسية" لحل الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وقبل انتهاء ولايته نهاية العام..

الحديث هنا عن "مفاجأة" أمريكية، لأن البيت الأبيض ومقربي الرئيس اوباما أعلنوا قبل أسابيع عدة، أنه لا يوجد إمكانية لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي خلال ولاية الرئيس اوباما، وكانت رسالة واضحة باغلاق اي أمل راهن عليه

"البعض" الفلسطيني سيأتي من واشنطن، بعد أن تم التضحية بأحد اهم مشاريع التسوية السياسية والأقرب للحل، الذي تقدم به يهود اولمرت رئيس وزراء دولة الكيان الاسرائيلي الى الرئيس محمود عباس، في نهاية عام 2006، والذي رفضه لأن الآدارة الأمريكية ارادت له ذلك..

وعل الموقف الأمريكي الذي اصاب الرئيس عباس و "حاشيته السياسية" - التي تقلصت جدا في الآونة الأخيرة بغير سبب معلوم لأهل فلسطين - قد دفعهم للبحث في أوراق غير تلك الورقة الأمريكية، فكانت فرنسا خيارا سياسيا للرئيس عباس وفرقته الخاصة، وبعد أخذ ورد ورحلات وسفرات تبلورت تلك الأفكار - المبادرة في ثلاث نقاط حددها وزير الخارجية الفرنسية في القاهرة يوم 10 مارس 2016 وهي:

*خلق مجموعة دعم ومواكبة من الدول المؤثرة في العالم بالإضافة إلى الدول العربية الملتزمة بعملية السلام والراغبة باستمرار السلام حتى تحقيق هدفها في فترة لا تتعدى نهاية نيسان/ إبريل المقبل.

* المرحلة الثانية هي إقامة مؤتمر دولي للسلام بحضور جميع الأطراف، مضيفا أن موعد عقد المؤتمر سيكون قبل نهاية صيف 2016.

*المرحلة الثالثة هي الذهاب إلى مجلس الأمن لإقرار نتائج مؤتمر السلام.

ودون "تفتيت" تلك الأفكار - المبادرة الفرنسية، يستوقف المرء انها لم تحدد أي قاعدة سياسية للمؤتمر الدولي، ولا أي "مرجعية سياسية - قانونية" خاصة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالتحديد قرار 19/ 67 الذي اعترف بدولة فلسطين وحدود ارضها المفترض انها ستقام عليها..

التجاهل هنا، ليس من باب عدم الخوض في "التفاصيل"، كما يمكن لبعض المصابين بالحول السياسي في "بقايا الوطن"، بل هو فعل بوعي وموقف مسبق، ان يكون اي بحث بعيدا عن "المرجعية الدولية المعترف بها"، لتصبح نتائج "المؤتمر" هي أساس مشروع قرار مجلس الأمن المفترض أنه سيكون..

ولكن، وبلا أي مقدمات خرجت الادارة الأمريكية بتسريب سياسي الى صحيفة "وول ستريت جورنال" تحدث عن تفكير الرئيس أوباما بصياغة "مبادرة

سياسية" تقوم على أساس قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، تقريبا، مع تبادل أراضي وعاصمتها القدس الشرقية، مخصوما منها "مستوطنات" اقيمت فوق أراضيها منذ العام 1967، ويتم وقف النشاط الاستيطاني، مقابل الاعتراف بأن دولة اسرائيل هي "دولة يهودية"، والتنازل الكلي عن حق العودة للاجئين..

وسيعمل اوباما على بلورة تلك المبادرة ويذهب بها الى مجلس الأمن لاصدار قرار بها..

ودون الوقوف أمام بعض ما لم تقله "عناصر المبادرة الأمريكية"، فهي بالتأكيد وفقا للسياسة الرسمية الأميركية الأخيرة تعتبر أن الحرم القدسي الشريف وجها آخرا لما يسمى بـ"جبل الهيكل"، تلك المسألة التي تمثل مقدمة اسرائيلية لتفجير المسجد الأقصى لبناء "هيكلهم"، كما ان العناصر الأمريكية لم توضح مفهوم "تبادل الأراضي" مساحة ونسبة..

ودون أن نغرق في تفاصيل تلك الأفكار، فأنها تحيل المشهد السياسي المقبل الى لوحة سياسية سوداوية، وتكشف أن الحركة الفرنسية، ليست سوى فعل تحريكي الى حين الانتهاء من صياغة "المبادرة الأمريكية"، وجس نبض الأطراف المختلفة، وتعبيد الطريق للقادم الأمريكي "رنغو السياسي"، بحيث لا تحتاج واشنطن للقيام برحلات مكوكية، بل ستقطف "الجهد الفرنسي" وتعرض المبادرة، دون انتظار أي موافقة لأطراف العلاقة المباشرين..

التسريب الأمريكي يحدد أن الصياغة ستذهب فورا الى مجلس الأمن، وهو ما ليس منطقيا لمن يتقدم بأفكار أو بمادرات لحل الأزمات، ما لم تكن فرنسا هي الخادم السياسي للمبادرة الأمريكية التي تتبلور في دهاليز مختلفة..

امريكا يبدو أنها تريد قطف ثمار ما يتم ترويجه من "البعض الرسمي الفلسطيني" بأنه لا أفق لحل سياسي، وأن دولة الكيان قتلت "حل الدولتين"، بل أن الرئيس عباس تحدث أمام المجلس الثوري بأن لا حل منتظر في السنوات العشر المقبلة، ما يشيع "جوا سياسيا يائسا"، هدفه الرئيسي أن يصل الفلسطيني الى القبول بأي حل يبدو أنها مرضي الى حد ما، وهو أفضل من الاستمرار بما هو عليه المشهد، بكل ما سيكون تهويدا واستيطانا، وتعود الروح للشعار الاستسلامي الشهير في أويل الثمانيات من القرن الماضي، "إنقاذ ما يمكن إنقاذه"..

أي يقبل الفلسطيني بالمبادرة الأمريكية، يمكن أن تقرأ من اليوم بـ"المؤامرة الأمريكية"، التي تقود الى "الدولة اليهودية" مع التنازل الكلي عن حق العودة واللاجئين، ومترافق معها إضاعة حقوق ما يقارب مليون ونصف المليون فلسطيني الذين انغرسوا فوق أرضهم في فلسطين التاريخية، المعروفين باسم "فلسطيني 48"..

المناورة - المؤامرة الأمريكية، التي يتم الاعداد لها على ضوء الحركة الفرنسية هي الخطر الحقيقي لتصفية القضية الفلسطينية بكل أركانها، وتبقى على هوامشها..ولا نعتقد أن هناك ضرورة لتناول كل بند منها، تفرض من الآن وقبل الغد العمل على اسقاطها، وعدم الانتظار حتى تصبح "واقعا سياسيا" لا يمكن مقاومته، خاصة وأن التطورات العالمية والاقليمية، تساعد على تمرير تسوية توافقية بين الدول الكبرى، دون أي حسابات تراعي الحق الفلسطيني التاريخي..

تسوية بروح المساومات التي يتم تنفيذها وفق صفقات "الرمال المتحركة" التي تدور في منطقتنا..

ملاحظة: نائب الرئيس الأمريكي أدان العمليات الفلسطينية، لكنه لم ينبس بحرف واحد ضد الارهاب والقتل الاسرائيلي..الغريب أن الرئيس عباس أدان أيضا ولم يطلب من بايدن ان يدين..عجبي كما قالها صلاح جاهين..

تنويه خاص: أمينة أردوغان تعتبر أن "حريم سلاطين الحكم العثماني مدرسة في الحياة" لعبن دورا هاما..بعيدا عن الحقيقة التاريخية التي تتجاهلها الحاجة أمينة، هل لنا أن نستكشف أن "حريم السلطان أردوغان" تم اختيارهن تحت رعايتها!

"المنيو المفقود" من مائدة الدوحة!

كتب حسن عصفور/ قد يبدو مستغربا اعادة توجيه عقرب المتابعة الرصدية لما يقال عنه اعلاميا لقاء فتح وحماس في العاصمة القطرية، اختصارا له سنستخدم تعبير "مائدة الدوحة"، باعتبار أن تلك الحركة الثنائية بين الطرفين ليست بذي مغزى جاد، لا من هذا الطرف ولا من ذاك، وقبلهما المستضيف لهما..

لقاء "مائدة الدوحة"، صورة نمطية تعكس الاستخفاف السياسي السائد من قبل "الطرفين" خلال سنوات بالعقل الفلسطيني، خاصة وأن كل ما له صلة بالمشهد يعلم يقينا أن المطلوب ليس رحلات سياحة سياسية لارضاء طرف عربي يبحث عن ابقاء حضوره بأي مظهر كان، خاصة بعد ضربات متلاحقة أزاحته كثيرا عن "الواقع" الذي تحرك خلافا لما ارتضى من مساهمة في التخريب العام، خاصة في مصر وسوريا، وقبل ذاك كان طرفا أساسيا لرعاية "الانقسام الوطني"، وقوة الدفع المركزية لـ"خطف غزة" عبر انقلاب حماس في يونيو 2007..

ولذا ما يحدث ليس سوى رضوخ فتحاوي لرغبة أمير قطر، بعيدا عن "مبرر شكلي ووهمي" باسم "المصلحة العليا" التي لا قيمة لها فيما يجري هناك، بينما قيادة حماس لا يمكن قول "لا" مطلقا أي رغبة قطرية كانت منأمير أو غفير، وهي التي لم تجد لها مكانا تذهب اليه نتيجة خيارها الفكري - السياسي لمحور "العداء لسوريا"، التركي القطري الاخواني، خلفه امريكا والغرب الاستعماري، بعد ضيافة تاريخية ساهمت في أن تقفز بحماس الى مكانة سياسية تاريخية بدعم المحور السوري الايراني وبينهما حزب الله، على حساب حركة فتح ومنظمة التحرير، تحت مسمى محور "الممانعة والمقاومة".. فكانت الدوحة الملاذ الأخير، حيث لا تستطيع مخالفة "رغبة المضيف"..

في ظل هذه الأجواء، يصبح ما يطلق عليه بالزيف الاعلامي، حوار المصالحة ليس سوى مضيعة للوقت يبحث كل من طرفيها عن عدم إغضاب "الوالي"، ولذا يصبح "المنيو السياسي" للمائدة دون ترتيب متفق عليها، بل دون اتفاق مع الاطراف المفترض انها "شريكة" في أي "مصالحة ممكنة"، أضف لها ان كل ما يمكن الحديث عنه قد حدث في عشرات الأوراق التي صيغت منذ العام 2005، المعروف باسم وثيقة الأسرى، والتي يعتبرها غالبية أطرافها أنها الوثيقة الأشمل سياسيا والأقرب للواقع، مع تحديثات تفرضها سنوات ما بعدها بأحداث لم تكن ضم السياق المعلوم..

أن تلتقي فتح مع حماس، بعيدا عن "الحرب اللغوية - السياسية" فذلك ليس بغريب ولا ضرر منه، ولكن وجب علىهما تحديد طبيعة اللقاء بأنها مثلا البحث في "تحسين - تنقية الأجواء" بينهما والعمل على وقف "الأعمال العدائية" الدائرة

في مناطق "نفوذهما - سيطرتهما الأمنية"، سواء لجهة الاعتقالات العشوائية، أو الصاق الإتهامات لتبرير حرب الاعتقالات، او وقف حملات اعلامية تبدأ بالخلاف وتنتهي بالتخوين..

ربما لو قرر طرفي "مائدة الدوحة" بحث تلك المسائل لكان لها فائدة أجدى وأكثر نفعا، ليس للشعب فحسب بل لقواعد كل منهما، بحيث ينتقل المشهد من "العداء المطلق" الى "الاختلاف الممكن"، على طريق تهيئة الأجواء العامة لبحث ما يمكن "التوافق" عليه عبر "خطوات عملية" لمواجهة المشروع التهويدي في الضفة والقدس..

خطوات عمل ومواجهة متفق عليها تعيد صورة الفلسطيني الكفاحية، بدلا من صورة "الفلسطيني الممزق"، الباحث عن ذاته في معركة البقاء..

لو تم بحث تلك المسائل ربما نرى بعضا مما يكون "خيرا" لشعب فلسطين بدلا من "المكذبة المعلنة باسم حوار المصالحة"..لتتفق كلا الحركتين على "إزالة العداء الاحتقاني أولا" وبحث "خطوات عمل مشتركة" على أرض المواجهة..والسماح بالنشاط دون ارهاب أو مطاردة عندها يمكن القول أن "الأمل بات ممكنا للمصالحة"..دون ذلك "المكذبة مستمرة" بأي مسمى كانت..

هل يعقل أن يتم بحث "الاستراتيجي" وكل منهما يحاكم أنصار الآخر بتهم "المؤامرة لتخريب وتعكير الأمن الداخلي"..فقط هذه تكفي لتعرية "المنصبة السياسية" الجارية هناك تحت مظلة غير ودية لفلسطين شعبا وقضية وأملا..

ملاحظة: مرت الأيام وأجهة السلطة وحركة فتح تصمت صمتا لا سابق لها حول تهما له بـ"تسهيل تهجير يهود اليمن"..هذه تهمة كفيلة بتفجير نيران الغضب لمن هو بريء منها..يبدو أن ",راء الأكمة ما وراءها"!

تنويه خاص: لماذ لم يبقى الرئيس محمود عباس في مقره الرئاسي برام الله ويحضر اليه بان كي مون، بدلا من أن يأتي الرئيس اليه في عمان..هل يعقل ذلك سيادة الرئيس أمن أجل "المندهش" تكسر حقا سياسيا!

آلية "التنفيذية" السلحفائية لـ"تنفيذ" الضرورة السياسية!

كتب حسن عصفور/ بعد غياب عن الحضور، دون أي مبرر سياسي، عادت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتعقد "جلسة" كان الظن، أنها ستكون "حدثا سياسيا" يحدد ملامح الخريطة المقبلة ضمن أسس وآليات واضحة، بعيدا عما ساد طوال الفترة الماضية..

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، هي الحكومة الشرعية الوحيدة، للشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وهي القيادة المفترض أنها ترسم وتنفذ مسار العمل لمستقبل المعركة، وكيفية تطويرها خدمة لمشروع الخلاص من الاحتلال مشروعا وحضورا..

من يذهب الى قراءة بيان اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الأخير يوم الثلاثاء الأول من مارس 2016، سيرى جديدا تفصيليا في بيانها، عندما أعطت مسألة "إضراب المعلمين" المساحة الأهم، ما يشير أنها كانت هي القضية الأبرز، وهذا ليس ضررا، ولكن من حيث المبدأ، تلك مسألة كان يمكن الاشارة الى ضرورة ايجاد سبل حلها وفقا للقانون، وما يحفظ للمعلم حقوقه التي من اجلها قام بما قام به، دون البحث في "تفصيليات" هي من شأن واختصاص حكومة الرئيس عباس، بصفتها التنفيذية داخل "بقايا الوطن" أو بالأدق شماله..

اللجنة التنفيذية، التي تغيب وتحضر وفقا لرغبة الرئيس عباس، وليس للضرورة الوطنية، قدمت مفاجأة من المفاجات التي لم تعد بغريبة عن المشهد اليومي، عندما اشار بيانها الى أنها " ناقشت خطوات وآليات تنفيذ قرار المجلس المركزي الفلسطيني الخاص بتحديد العلاقة مع سلطة الاحتلال"..

هكذا تحولت المرجعية التنفيذية لقرار المجلس المركزي المقر منذ أكثر من عام، بتحديد العلاقة مع الاحتلال الى البحث في آليات تنفيذه..ودون الاهتمام الى أن قرار المجلس المركزي قد حدد تلك العلاقة بوقف التنسيق الأمني، ومواجهة العلاقات الاقتصادية، فإن البيان يشير أن تلك المسألة "الجوهرية" لم تعد جزءا من الحركة السياسية الفلسطينية..

ما كان يجب أن يكون في إجتماع "تنفيذية منظمة التحرير" بصفتها، هو تقديم برنامج عمل شامل للشعب الفلسطيني أولا، والعالم ثانيا ولدولة الكيان ثالثا، "برنامج فك الارتباط بالاحتلال واقامة دولة فلسطين"، ضمن جدول زمني وآلية واضحة..

كان من المفترض، ان تمنح "اللجنة التنفيذية" وقت الاجتماع، خاصة وأنه لم يعد ملزما بوقت دوري، رغم الحاجة الماسة له، لذلك البرنامج في سبيل المواجهة مع المحتل ضمن "المعركة الأشمل"، وليس جرها الى البحث في "تفصيلات الحياة اليومية لبعض الأهل في شمال بقايا الوطن"، وكأن الهدف كان إغراق اللقاء كي لا يقف أمام المسؤولية الضرورية التي يجب بحثها، وهو "برنامج فك الارتباط مع الاحتلال"..

ولأن المسألة لم تكن على ما يبدو، بحثا جوهريا لقضة "فك الارتباط بالاحتلال واعلان الدولة"، أعاد البيان الاشارة الى تلك المبادرة الغامضة كليا، المعروفة بـ"المبادرة الفرنسية"، وأصبح المشهد لدى البعض العمل على استبدال "برنامج فك الارتباط بالاحتلال اعلان دولة فلسطين" بالحديث عن "مشروع هلامي" تحت يافطة شعارتية لم تسمن من قهر الاحتلال، اسمها "المؤتمر الدولي"..

وتكتمل المصيبة عندما لا ترى أي إشارة في بيان "لقاء الأول من مارس" عن دولة فلسطين وقرار الأمم المتحدة الخاص بها..تغييب لا يمكن اعتباره تحت بند "سقط سهوا"، بل غيب عمدا وبحساب معلوم جدا..

ولم تتجاهل "التنفيذية" التوقف أمام "التدخل الايراني في الشأن الفلسطيني" وعبرت عن رفضها له، وأن شعب فلسطين لا يتسول مالا، وهذا كلام جيد جدا، ولكن أليس "التدخل القطري - التركي" في الشأن السياسي الفلسطيني أشد خطورة وضررا مما هو "التدخل الايراني المالي"..

كيف يمكن لـ"تنفيذية منظمة التحرير" أن ترى "خطر المال الايراني"، ولا ترى "خطر التفاوض القطري التركي" مع دولة الكيان من وراء ظهر الممثل الشرعي الوحيد ولتمرير أحد اخطر المشاريع التآمرية على القضية الفلسطينية..

هل المصالح الخاصة للبعض هي التي باتت تتحكم في الموقف العام، وحسابات خاصة ضمن "مصالح متشابكة" مع قطر وتركيا أصبحت أعلى قيمة من قضية الوطن..

من يمثل الشعب الفلسطيني ويدعي أنه يعمل لحمايته من "خطر التدخلات" ليكن شاملا وليس انتقائيا حسب "المصلحة الذاتية" فعدنها يصبح ذلك هو "طريق الهلاك"!

مراجعة دور ومهام "تنفيذية منظمة التحرير" اصبح واجبا وطنيا، وعلى الجميع القيام بذلك بعيدا عن "الحسابات الضيقة" لو أريد للقضية الوطنية أن تزيد انتكاسا عما بها من انتكاس!

ملاحظة: "التنفيذية" اهتمت بعشرات "تفاصيل" الحياة في الضفة دون أن يشغل بالها مسألة تعطيل القانون الأساسي واعادة العمل بقانون الاحتلال لمنع التظاهر وحصار نائب في المجلس التشريعي وهي عضو مجلس وطني لليوم السابع..مش غريب هيك نسيان!

تنويه خاص: ما حدث من التنظيم الارهابي اليهودي "تدفيع الثمن" ضد السفير الاوروبي في تل أبيب حدثا ما يجب أن يصبح "خبرا" وانتهى الأمر..على الخارجية الفلسطينية أن تستفيد منه الى الحد الأقصى لمطادرة الارهاب اليهودي!

"انقلاب عباس القانوني"..عودة لـ"قانون الاحتلال"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن خطفت حركة "حماس" قطاع غزة عام 2007، تم "تجميد" القانون الأساسي في "بقايا الوطن"، واستبدل العمل في شماله بمراسيم رئاسية، تم تفاهم غالبية القوى لها، دون أن تمس مواد القانون الأساسي الرئيسية، في حين عاش قطاع غزة حالة من "الفوضى القانونية"، وسادت بها "مراسم أمنية خاصة"، وفقا لما تراه حماس مصلحة لسيطرتها..

ورغم كل اتفاقات المصالحة التي حدثت لاحقا بين قطبي الأزمة الوطنية، فلم يحدث هناك ما أدى لتغيير تجميد القانون الأساسي (الدستور المؤقت)، حتى بعدما تم قيام ما سمى بـ"حكومة الوفاق" بعد لقاء الشاطئ ابريل 2014 لم يحدث جديدا..

ويبدو، ان كل من الرئيس محمود عباس، وكذا حركة حماس طاب لهما "خطف القانون" كل بمبرراته وذرائعه، دون أن تتوقف القوى والمؤسسات المدنية لمخاطر عملية الخطف، بل أن البعض كان مصابا بـ"حول سياسي"، عندما يتحدث عن "خطف القانون" من قبل حماس، متجاهلا ذات الفعل من خطف للقانون من الرئيس عباس، كما أن هو أيضا ما يقوله "جمع حماس" عن خطف عباس للقانون متجاهلين أنهم الأسبق، بل والشماعة التي تساعد..

يوم 25 فبراير 2016 وجه النائب عزام الاحمد، رئيس كتلة حركة "فتح" بالمجلس التشريعي رسالة الى القائم بأعمال النائب العام، باسم الكتل البرلمانية فيما يتعلق بـ"أزمة حصار النائب نجاة ابو بكر"، كشفت بأن القائم بأعمال النائب العام قال في تبريره للحصار ومطاردة النائب ابو بكر، بأن "القانون الأساسي - الدستور" معطل، وهو ما يمنحه حق ملاحقة النائب ابو بكر، كونها تفتقد "الحصانة البرلمانية" بعد تجميد القانون..

النائب العام المؤقت، قدم "خدمة سياسية قانونية" للشعب الفلسطيني حيث أراد العكس، باعترافه ممثل وهو ممثل الادعاء الرسمي، انه لا يوجد قانون ساري، لكنه لم يحدد ما هي القوانين السارية في الضفة الغربية، باعتبار قطاع غزة خارج صلاحية الرئيس عباس، هل هي قوانين كانت سارية قبل اقرار القانون الاساسي، أم ان هناك "مراسيم سرية" يتم التعامل بها حالة بحالة..

ولأن "الفضيحة" لا يمكن التستر عليها طويلا، فقد اصدر محافظي جنين وطولكرم، ما أسمياه "امرا إداريا" يمنع بموجه التظاهر الا بموافقة السلطات القائمة، وفقا لقانون 1982..

هي كذلك، الرئيس محمود عباس يعلن رسميا وعبر أجهزته، سواء النيابة العامة، أو المحافظين العودة القانونية لما كان قبل قيام السلطة الوطنية، مع الغاء القانون الأساسي واستبدالها بقوانين الاحتلال ومراسيمه الخاصة..

وسواء أدرك الرئيس عباس وأجهزه المختصة بتجميد القانون الأساسي أم لم تدرك، أنها بذلك تعلن رسميا ان عباس لم يعد رئيسا شرعيا للسلطة الوطنية، بل مغتصبا لها، بحكم أنه إنتخب وفق للقانون الأساسي عام 1996، قبل أن يتم تعديله عام 2005، فمن يعطل الدستور ويستبدله بغيره يصبح هو أول فاقدي الشرعية ومغتصبيها..

والى جانب أن "الرئيس عباس" كرئيس للسلطة لم يعد "شرعيا"، فهو وأجهزته يمنحان سلطة الاحتلال اليد القانونية الأعلى لتنفيذ كل ما تراه لخدمة الاحتلال، وفق تلك القوانين التي كانت سارية قبل قيام السلطة الوطنية، والتي إستخدمتها لمصادرة الأراضي وتعزيز الاستيطان وحركة الابعاد القسري، وكل أساليب الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني أرضا وهوية وقضية..

إن الاعلان عن تجميد القانون الأساسي والعودة للعمل بقانون الاحتلال أو مراسيم خاصة سرية، هي المقدمة الرسمية لتدمير أول كيان وطني للشعب الفلسطيني، دون الحاجة لأي تدخل عسكري لجيش الاحتلال..

ما حدث هو "انقلاب عباسي" ينهي المكسب التاريخي للشعب الفلسطيني بقيام السلطة الوطنية فوق أرض بعض فلسطين، بقيادة الخالد ياسر عرفات..وكل "النوايا " لا تزيل ذلك..

تعطيل القانون، وفق النائب العام المؤقت، وامر المحافظين بمنع التظاهر وفقا لقانون عام 1982 هو اعلان رسمي بانتهاء مرحلة تاريخية والبدء بما بعدها..فهل تصمت حركة فتح وهي "أم الولد" على هذا الانقلاب التدميري، ام تنتفض لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الآوان..وهل تقف مختلف القوى شاهد عيان على تدمير مكتسبات الشعب التاريخية..

ولن نقف أمام مغزى قرار حظر التظاهر الا بإذن مسبق، على حركة المواجهة الوطنية مع المحتلين وجيشهم، وهل باتت تلك هي أيضا فعل يعاقب عليه القانون، أم أن أجهزة الأمن ستتعامل بـ"النوايا الحسنة" وتقرأ غاية الشعب من التظاهر، أهو ضد سلطة الاحتلال أم سلطة عباس..فتلك لها مسار وطني آخر!

تلك هي المسألة.. الى حين ان يصدر غير ذلك من الرئيس عباس ويكذب النائب العالم المؤقت، ويلغي أمر محافظية ويعيد الالتزام بالقانون الأساسي ويحترم كل كلمة به.. سيكون كلاما آخر!

ملاحظة: أزمة المعلمين لا تحل بالكلمات المعسولة بل موقف واضح نحو حقوقهم، دون تلاعب باللغة..صحيح شو قصة الاطار الرسمي اللي حكت عنه حكومة الرئيس عباس..مش قالوا أنهم استقالوا..وأحد قيادات فتح قبل الاستقالة على الهواء..مين بيضحك عمين!

تنويه خاص: تقرأ تصريحات قيادات حمساوية حول أهمية "الأمن القومي المصري" وحرصهم عليه، لكنهم يصابون بكل أشكال الارتجاف عندما تصل المسألة الى إدانة الارهاب ضد مصر وجيشها في سيناء..عل المانع خير!

تقرير "امني" أكثر أهمية من "الصمت" أو"السبهللة"!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة يمكن اعتبارها، حسب الأوصاف الإعلامية المحببة، بالمدوية، نشر أحد المواقع الاخباري الفلسطيني "قدس نت" يوم الاثنين 28 مارس (آذار) تقريرا قد يكون الأكثر استحقاقا للقراءة، تقرير منسوب الى "مصدر أمني - جهاز أمني"، تحدث عن قدرة الأجهزة التابعة للسلطة الوطنية من إحباط تحويل"ملايين الدولارات الى حسابات شخصية ومؤسسات تعمل ي الاراضي الفلسطينية"..

التقرير الأمني، يشير الى أن تلك الأموال تم تحويلها من قبل جهات "مناهضة للسلطة الفلسطينية " وترمي الى تنفيذ " انشطة مناهضة للسلطة الفلسطينية تهدد الأمن القومي الفلسطيني"..(لم يكشف هل تم مصادرتها مثلا أم تم الاحباط قبل أن تدخل البنوك)، ولكل منها مساءلة بالتأكيد!

والحق، ان ما ورد في "التقرير المسرب"، سواء كان من "جهات عليمة" أو "جهات لئيمة"، لا يهم كثيرا، فما يثير الاهتمام هنا تلك المصطلحات المستخدمة، دون توضيح للعامة، بل والتي قد تحدث التباسا وطنيا وسياسيا..خاصة وأنه لم

يصدر أي نفي للتقرير وما جاء به، رغم خطورته وأهميته، والى حين أن يعلن غير ذلك، سيتم اعتباره "تقرير أمنيا رسميا"..

التقرير يتحدث عن "جهات معادية للسلطة"، دون أن يحدد هويتها أو طبيعتها، أهي جهات وشخصيات فلسطينية خارج "بقايا الوطن"، أم أنها جهات أجنبية، بشقيها العربي وغير العربي، فالتحديد هنا أكثر من ضرورة، ليس فقط لجهة تأكيد "مصداقية" التقرير ومسربيه، بل من أجل حماية "الشعب" من اي فعل "تخريبي" دون أن يعلم أهل "بقايا الوطن" بحقيقة الجهات والشخصيات "المعادية"..

ولأن المسألة تستحق مزيدا من الاهتمام، فما ورد عن "نشاطات معادية ومناهضة للسلطة والأمن القومي"، فحتما تفترض "الضرورة الوطنية" ان تتقدم "الأجهزة الأمنية" بنشرة "إرشادية - توجيهية" للشعب الفلسطيني بتحديد أسماء تلك الجهات - الشخصيات وطبيعة نشاطاتها، خاصة وأنها تستهدف الشرائح الشعبية المتوسطة أو الفقيرة، ما قد ينتج عن عدم معرفتها بـ"مخاطر مضاعفة"، قد تصل الى بناء "شبكات تجسس" أو "نشاطات إرهابية" أو بناء "تنظيمات داعشية" تحت مسميات مختلفة..

بالتأكيد، الأجهزة الأمنية التي سربت التقرير، لا تقصد القيام بنشر "بلبلة أمنية - سياسية" في المشهد الفلسطيني للتغطية على مسائل لا يرغب أهل الحكم أن تصبح "نميمة شعبية"، في المنازل والمقاهي والشوارع والمؤسسات، خاصة وان منها ما بدأ يطل على المشهد في أكثر من جانب بدأت تصل الى مكانة الرئيس وحضوره، بل وصحته..

ولأن "الأجهزة الأمنية" لا تعمل على "تكدير السلم الاجتماعي" بنشر "الاشاعات" فهي بالتأكيد ستقوم بكشف تلك "المخططات التآمرية" بكل تفاصيلها وجوانبها، لتحمي المجتمع من آثارها الخطيرة جدا!

والى حين قيام الأجهزة بتلك المهمة الكاشفة للحقيقة، أو أنها تخرج لتعتبر ما نشر "غير دقيق"، وان "سوء فهم" قد حدث فيما تم نشره، وأن الأجهزة تنتظر أمرا رئاسيا لكشف "الحقيقة" في "الوقت المناسب"، مع بقاء "الحيطة والحذر" من تسرب بعض "النشاطات الارهابية" مثلا..نتوقف عند تعبير

الأمن القومي" الذي ورد في التقرير..

علها المرة الأولى التي تستخدم فيها هذه "الكلمات" ضمن سياق "الوضع الداخلي"، ويبدو أنه بات لزاما اعادة تعريف مفهوم "الأمن القومي" لدى مسربي التقرير ومن يقف خلفهم، حيث لم يتم إستخدام "ذلك المصطلح" عند الحديث عن دولة الاحتلال، جيشا وأجهزة أمنية، بل ان الرئيس عباس مثلا، لم يمر بأي من خطاباته أو تصريحاته، وقبله كل ناطقي السلطة والمنظمة وحركة فتح، صاحبة السيطرة على مسارهما، بأي وصف يعتبر دولة الكيان واحتلالها "خطرا على الأمن القومي الفلسطيني"، وهو ما يفرض تفسيرا جاد للتعبير المتداول، الا أذا تم اعتبار أن دولة الكيان واحتلالها لا تقع ضمن "دائرة الخطر على الأمن القومي"..

ممكن أن نقرأ الكثير من تقارير "السبهللة السياسية"، لكن لا يمكن مطلقا ان نصل الى مرحلة يصبح فيها "الكلام العبيط" حاضرا بقوة دون مواجهة..ولو كان ما نشر ليس "تقريرا استهباليا للناس" وجب أن تقف الأجهزة بشجاعة وتعلن حقيقة ما كان..وما خطتها لقطع الطريق على تلك المخططات، ما لم يكن اشاعة التقرير ترمي لمصادرة أموال خاصة ولمؤسسات تحت "باطل الكلام" لحسابات وأرصدة أجهزة "الأمن القومي"..وأهل فلسطين خير من يعلمون ذلك..هل ننتظر "سرقة مال خاص" تحت يافطة "المؤامرة على الأمن القومي" و"نشاطات معادية للسلطة"..

المسألة مثيرة جدا للإرتياب وتستوجب كشف الحقيقة أو متابعة اكمالها، وليس الصمت والسبهللة!

ملاحظة: من أول ثمار حرب المقاطعة الدولية على المستوطنات بداية هروب شركات اسرائيلية من العمل داخلها..الحرب يجب أن تستمر وتتنامي فقد بات أن جدواها أكثر أهمية وقيمة سياسية مما يروج المنهزمين..

تنويه خاص: الارهابي آفي ديختر" عضو كنيست عن تحالف الليكود اليميني هدد رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة بأن احمد ياسين ينتظره في "جهنم".. غريب كيف عرف الارهابي ديختر أن "احمد ياسين في جهنم" هاي نكتة اكثر من تهديد الارهابي!

حماس ..ورحلة "مفترق طرق"!

كتب حسن عصفور/ حسنا فعلت مصر الشقيقة، بأنها لم تترك آذانها للقال والقيل في معالجة واحدة من أكثر الملفات "حساسية سياسية وأمنية"، عندما فاجأت القاهرة بدعوتها وفد من حركة "حماس" للقدوم اليها، رغم كل ما نشر من معلومات عن "تورط" بعض من الحركة في نشاطات "ارهابية"، ومنها اغتيال النائب العام المصري هشام بركات، فتح شهية البعض الاعلامي المصري، المصاب بـ"عقدة كراهية خاصة" للفلسطيني تحت غلاف حماس..

مصر بدعوتها تلك، قدمت "درسا سياسيا خاصا" في كيف يمكن للقيادة السياسية المسؤولة أن تتصرف، ضمن رؤية "الأمن القومي" - الحقيقي وليس الزائف -، بعيدا عن التلاعب بالمشاعر التي قد ترضي "غرورا لكنها تلحق أضرارا"، فكانت الزيارة الإولى لوفد حماس، فيما تبدأ زيارتها الثانية علها تبدأ مسارا مختلفا..

بلا أدنى شك، وفد حركة حماس، بات على علم دقيق بما تبحث عنه مصر، وما هي المسائل "الشائكة" التي يجب أن تزال من طريق "تطبيع" العلاقة وعودتها لأن تكون جزءا من "مسار العلاقة الفلسطينية الوطنية والمصرية" بعيدا عن اي "حسابات سابقة ضارة" أو "حسابات لاحقة مغلفة بأوهام سياسية أكثر ضررا"..

ومع أن "المؤشرات الاعلامية" لا تمنح تشجيعا لرؤية "نقلة لتغير جوهري" في موقف حماس من مصر ونحوها، فيما يتعلق بـ"أساس العلاقة السياسي - الأمني"، لكن ليس كل ما في الاعلام يمكن اعتباره "مؤشرا دقيقا - صائبا"، خاصة وأن قيادة الحركة باتت على يقين أن هناك تغييرا جوهريا في المناخ السياسي العام في المنطقة، وأن "المحور" الذي راهنت عليه في السنوات الأخيرة، قد أصيب بحالة "زكام سياسي" حاد جدا، أصابه بكساح عام رؤية وحضورا وموقفا..

زيارة وفد حماس الى القاهرة، تأت بعد توجيه ضربات استراتيجية لـ"محور العبث السياسي" في المنطقة، بل أن هناك تطورات أمنية ستترك أثرها الكبير على المشهد العام، ليس فقط في هزيمة مرتقبة وحاسمة لمحور التقاسم والتقسيم، بل ولجذر الارهاب ليس في سوريا فحسب، بل وعلى أرض مصر وتحديدا في

سيناء التي يتنفس بعضه من هواء "الأنفاق تجارية أم أمنية" بين سيناء والقطاع، وهي مسألة تستوجب أن تعيها تماما حركة حماس بعيدا عن المضي في سياسة "تدوير المبررات"، دون الذهاب الى تفاصيل مضافة..

والجوهري فيما هو مطلوب من حماس، قد يكون في تقديم "هوية وطنية فلسطينية" بلا ظلال إخوانية، ليس فقط بتقديم عبارات تشتقها من اللغة المتداولة، لمصر، بل هو فرض سياسي فلسطيني باتت تفرضه "المصلحة العليا في فلسطين" شعبا وقضية ومستقبلا، وأن تدرك قيادة الحركة أن "فك الارتباط" بينها والجماعة الإخوانية ليس "شرطا مصريا"، ولن يكون، لكنه بات "شرطا فلسطينيا"، بما آلت له تلك الجماعة من مكانة تصادمية مع المشهد السياسي العام، بأنها تتحول تدريجيا الى منظمة مطاردة في أكثر من بلد عربي، ولم يعد بإمكان "حماس" البقاء في "جلباب جماعة منبوذة ومطاردة ومتهمة"..

قيادة حماس، تعلم يقينا أن التجاوب المصري نحو تطوير العلاقة معها له "جذر سياسي - أمني وليس فكري"، وكل عناصره باتت معلومة، ولذا فالواجب الوطني يفرض انتقالا جوهريا في كيفية التعاطي مع ما بات بعلمها من فرض سياسي عام..

ودون الانزلاق في "خندق البعض الكاره لتصويب العلاقة الحمساوية مع مصر"، فهي بالنهاية تساهم بتطورها فرضا لمساحة عمل جديدة في الشأن الداخلي تؤدي الى اصابة "فيروس الانقسام" بمقتل، ليبدأ مسار مختلف ومعالجة آثاره التي نكبت القضية الوطنية..

حماس تحمل في زيارتها الى الشقيقة الكبرى، مسؤولية قد تكون هي الأكثر ثقلا منذ يوم مولدها، كحركة وليس كجماعة، وعليها أن تدرك أن النجاح لها ولفلسطين، وأن غير ذلك ستدفع ثمنه عقابا وطنيا من فلسطين قبل مصر..معادلة النجاح والحل لها طريق معلوم..

حماس أمام "لحظة فارقة" لها وعليها..وهي وحدها صاحبة الخيار..بأمل أن يكون لها وليس عليها!

ملاحظة: ما نشر اعلاميا أن "الأمن الفلسطيني" منع "تدفق الملايين من الدولارات" نحو الأرض الفلسطينية كونها تضر بـ"الأمن القومي" ولمنظمات معادية تستحق التوقف جدا..الى حين تأكيد المعلومات سيكون لنا وقفة معها..سننتظر!

تنويه خاص: كيف يمكن أن يمثل مدير عام الشرطة دولة فلسطين في لقاء "رؤوساء الأركان"، أليس هناك قائدا للأمن الوطني..وكيف يمكن اعتباره ممثلا للرئيس عباس..ما هذه "الترهات" فلسطين تستحق خيرا من هذا ..يا ذاك!

حماس و"زيارة "الأمل السياسي"!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة سياسية يمكن وصفها بشبه "مدوية" تداولت وسائل اعلام فلسطينية وعبرية وعربية خبرا عن قيام وفد من حركة "حماس" بزيارة الى الشقيقة الكبرى مصر، خلال الساعات المقبلة..

كان مثل ذلك الخبر يشكل "حدثا" له أهيمته، لكنه لا يمثل "خبرا من النوع المدوي"، كما هو خبر اليوم، حيث أن ما أعلنته "داخلية مصر"، من اتهامات بتورط بعضا من عناصر الجناح العسكري لحركة حماس بتدريب "المجموعة الارهابية" التي إغتالت النائب العام المصري هشام بركات، ضمن ما اعترفوا به، وما ردت به حماس، كان يقود الى أن العلاقة دخلت "نفقا مظلما بالمعنى السياسي الشامل"، وأن هناك رحلة "مواجهة مفتوحة"، حيث أن مصر لن تسمح لأي كان بـ"اللعب في حديقتها"..

ولذا فالخبر، ونأمل أن يكون حقيقة، يفتح كل أبواب "الأمل السياسي" ثانية أمام قطع الطريق على نفخ النار في مشهد يحتاج خلاف ذلك، وجاء ليربك محاولات البعض الذي حاول استغلالها سريعا لتغذيتها سلبيا، دون أي مراعاة للمصلحة الوطنية العليا، كون الضرر من أي تدهور في علاقة حماس بمصر لن يقف عند حدود أثره سلبيا على حماس وحدها، رغم أنها ستكون المتضرر الأبرز، الا أنه

سينعكس بشكل أو بآخر على "الكل الفلسطيني" شعبا وفصائل، وتحديدا قطاع غزة..

ولذا، لو صدق الخبر أيضا، فإن مصر بهذه الخطوة تؤكد أن "الكبير كبير" فعلا، وأن القيادة المصرية تثبت حقا أن التعامل المسؤول نحو قضية غاية في الحساسية، تتطلب تصرفا بعيدا عن "الغضب الآني"، أو ردة فعل بحجم الاعترافات، ما قد يذهب بما هو أكثر سوءا، لذا كانت رسالتها أن ما لمصر من أدلة واعترافات سيكون على طاولة البحث مع وفد حماس، ولو أثبتت صحة موقفها يصبح الجواب مطلوبا من حماس بما يتناسب وقيمة الموقف المصري..

واستنادا، لقيمة الرسالة المصرية، نتطلع أن تدرك قيادة حماس، ان العلاقة مع مصر ليس مسألة "ترف سياسي"، او "حالة مؤقتة" يمكن الالتفاف عليها، وهو ما يفرض عليها هي أولا، أن تتخلى عن بعض مما بها نحو مصر، الدولة والنظام والقيادة السياسية، وأن تقلع وبشكل نهائي عن "المرواغة السياسية غير المنطقية والمرفوضة أيضا"، بتحديد موقف من العمل الارهابي ضد مصر في سيناء، وليتها تقول ما وجب القول من زمن، إدانة لكل عمل يمس الأمن القومي المصري، خاصة في سيناء،،

وأن تبدأ قيادة الحركة في فتح صفحة سياسية مع الشقيقة مصر، بعيدا عن "حسابات تحالفها الخاص"، وأن تدرك جيدا أن ما فعلته معها مصر لو كان في أي من مناطق وجودها لواجهت ردة فعل أصعب كثيرا مما تتوقع، وأيضا لتكن حذرة تماما وهي تتعامل في الشأن العربي، وأن لا تعتقد أن هناك من يشكل لها "جدارا واقيا" لو لم يقلع البعض منها عن "صبيانة المواقف السياسية والاعلامية"، التي لا ضرورة لتكرارها هنا..

الدعوة المصرية لوفد حماس، يجب أن يمثل "نقلة سياسية" في طريقة تفكير حماس نحو مصر أولا والعلاقة العربية الرسمية ثانيا، وأن تقوم بمراجعة شاملة لمواقفها، سواء ما يستحق التطوير أو ما وجب التبديل، وأن تضع نهاية حقيقية وليس لغوية مع البعد الإخواني بها، مستفيدة من تطورات تهز تلك الجماعة، وعل التجربة التونسية، تفتح لها بابا للإستفادة، كونها أكثر عمقا في البحث عن

التحول الفكري - السياسي من تجربة إخوان الاردن، الذين أعلنوا "فك ارتباطهم" بالاخوان دون "فك ارتباط" بثقافة وسياسية الإخوان..

حماس لديها "فرصة هامة" بعيدا عن "التكبر السياسي" فهي وقبل غيرها بحاجة للتواضع السياسي وفقا لحديثهم الدائم عن "التواضع الانساني" المستمد من الدين الاسلامي الحنيف..

ودون تفاصيل مضافة، حماس الآن تحمل على كاهلها عبئا قد يكون الأصعب لها في مسيرتها، فإما سلوك يفتح أبوابا وإما سلوك يغلق بابا الى غير رجعة..وفهم قيادة حماس كفاية لذلك..

ملاحظة: كان الأمل ان تكون "الرسمية الفلسطينية" هي جسر العلاقة بين حماس ومصر في الأزمة الأخيرة..للأسف حدث خلافا لذلك، والنتيجة خسارتها لفرصة سياسية كانت تعلي مقامها الوطني!

تنويه خاص: مبروك للنائب د.نجاة أبو بكر صمودها الوطني والانساني..مبروك لمن حافظ على "شعرة معاوية" مع القانون الأساسي حماية لـ"بقايا الشرعية"..هل يتعلم البعض شيئا من أن انزلاق مكانته الى الحضيض بسبب كثيرا من ذلك..يا ليت!

حماس و"فك الارتباط" بـ"الجماعة" "تطور" أم "تكيف"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن سقط "حكم المرشد" الإخواني في مصر، والجماعة الاخوانية تعيش "زمنا" هو الأكثر رداءة وصعوبة في تاريخها منذ أن تقرر إنشاء الجماعة عام 1928، ليس لما أصابها في مصر من "ضربة" قد تكون بداية النهاية، بحيث يصبح الشعار "ولدت في مصر وقبرت فيها" حقيقة سياسية، بل لكونها تشهد "خلافات جذرية" في داخلها، سواء ما يخص الجماعة المصرية أم تنظيمها الدولي..

ومن يراقب تطورات "الأزمة العاصفة" بالجماعة الإخوانية، يلمس أنها تعيش "أحلك" ايامها، مطاردة وملاحقة في غالبية دول المنطقة، خاصة من كان "حاضنتها الدافئة" في زمن سابق، دول الخليج العربي، ولم يبق لها سوى قطرالتي تستغلها بالقدر المستطاع، ضمن حسابات المشيخة القطرية الاقليمية، وغيرها من حسابات لصالح الغير غير العربي..

فيما باتت اوربيا وأمريكيا، تواجه كثيرا من الإشكاليات، بعد أن كانت لها "المسرح الأهم" لمواصلة الحضور والنشاط السياسي والمالي، فيما هي الآن، تجد ذاتها يوما مطاردة باعتبارها "جماعة إرهابية"، رغم مقاومة الإدارة الأميركية لذلك "التشريع" المقر مبدئيا في لجنة من الكونغرس..

ولذا ليس مفاجئا، ان تبدأ بعض فروع "الجماعة" بإعادة التقييم على ضوء خسائر الجماعة العربية والدولية، ليبحث كل "فرع" عن ما يجنبه انعكاس الخسارة العامة على الوضع الخاص..

وجاء اعلان، فرع الجماعة الإخوانية في الاردن بـ"فك الارتباط" مع "سلطة المرشد" خظوة تأكيدية على شكل الأزمة الجديد، وفي ضوء ما تعرضت له الجماعة الاخوانية الاردنية من "إنشقاق علني" هو الأبرز في تاريخها، انتقل النزاع الى المحاكم ما يمثل شكلا جديدا في الصراعات الداخلية..

ونظرا لكون فرع الإخوان المسلمين في فلسطين، وتحديدا الضفة الغربية يتربط بعلاقة تنظيمية باخوان الاردن، حتى أن مراقب الجماعة همام سعيد فرض إعادة انتخاب خالد مشعل رئيسا لحركة حماس في المؤتمر الأخير خلافا لنظام حماس الداخلي، ولذا كان منطقيا أن تبدأ حركة "حماس" البحث في توفيق أوضاعها وفقا للمتغيرات التنظيمية - السياسية داخل صفوف الجماعة، وتهرب مما يمكن اعتباره "مصائب الجماعة" الأم..

مسببات حماس الخاصة، لـ"فك الارتباط" بالجماعة الأم، هل تدخل في إطار "تكييف المصلحة الآنية" أم يكون تطورا فكريا سياسيا يعيد الاعتبار لحركة حماس، في سياق "الوطنية الفلسطينية"، وسواء هذا أو ذاك أو كلاهما، فهي "خطوة ضرورية" تأخرت كثيرا ولكن كما يقال دوما، أن تأت متأخرا خير من ألا تأتي أبدا..

ومع أن قيادة "حماس" لم تعلن ذلك رسميا، الا أن الأحداث حولها تشير الى أنها لا تملك "خيارا" غير خيار فك الارتباط، رغبت أم لم ترغب، فالاستمرار سيجلب لها وعليها "مصائب بالجملة" سياسية - تنظيمة، ومالية وربما تجد نفسها مطاردة ضمن واقع يتغيير ضمن حركة مصالح أسرع من "الحسابات الخاصة"..

وكي تأخذ الخطوة تلك، بعدا ينعكس بالفائدة الوطنية على حركة حماس، عليها أن تعلن ذلك ضمن رؤية سياسية شاملة، وسياق التغيير الذي أوجب فك الارتباط، وأن لا تقف عند حدود بيان خبري، فإن لم تعزز الخبر برؤية واضحة وما أدى له، سيبقى الأمر تحت باب "الشك السياسي" الدائم، وتاريج الإخوان حافل بقول الشيء ونقيضه، بل أن "الآمان" لم يكن جزءا من تاريخها السياسي، ومجمل تحالفاتهم لخدمة مصلحة آنية، تنتهي بانتهاء المصلحة، ولذا المقولة الحاضرة دوما، هي أن "الإخوان ما لهم أمان"، مسشتقة من قول خالد للزعيم الخالد جمال عبد الناصر، ومع تطبيق ذلك في سلوك حماس الفلسطيني لن يكون الأمر بعيدا..

مصلحة "حماس" الوطنية أن يكون فك الارتباط شاملا، فكريا وسياسيا وتنظيميا، ليس بالجماعة الإم في مصر، بل أيضا بـ"الفرع الإم في الأردن"، كي تصبح حركة فلسطينية خالصة الولاء والانتماء والبعد التنظيمي، بما فيها أي شعار لها به "رائحة إخوانية"..

وبالتأكيد، تستوجب عملية "فك الارتباط" تلك نظرة سياسية جديدة للشأن الفلسطيني، وخاصة التعامل مع العملية الانقسامية دون التذرع بمواقف فتحاوية، فالمسؤولية الوطنية تفرض عليها تقديم رؤية شاملة للحل الانقسامي، وهي قبل فتح من يتحمل المسؤولية، بل وأكثر، ويمكنها لو رغبت بأن تعرض تشكيل "لجنة وطنية فلسطينية" تتولى إدارة الشأن العام في قطاع غزة، بكل مظاهره، وبالتحديد السياسي والأمني، وأن تنهي كليا "لعبة الاستغماية" بخصوص معبر رفع والأمن على الحدود بين فلسطين ومصر، الى حين تطبيق "اتفاقات المصالحة" التي لا تحتاج لأي سفرة خارجية كي يتم تنفيذها..

ويمكن لحماس بعد ذلك أن تطالب بعقد اللقاء القيادي الفلسطيني، الذي عقد مرة واحدة في زمن سابق بمصر، من أجل تطبيق تلك الاتفاقات..

ولاستكمال عملية "فك الارتباط" تلك، على حماس أن تكسر حاجز حسابات خاصة تعلمها قيادتها جيدا في العلاقة مع مصر، تبدأ بإدانة كل العمل الارهابي ضد الشقيقة الكبرى، كما تقول قيادات حماس، وخاصة في سيناء حيث يمثل ذلك الارهاب بكل أشكاله "خطرا على فلسطين" كم هو خطر على مصر..

تلك المسألة ستكون معيارا جديا لمدى فك الارتباط، مع اعادة شاملة في سياستها الاعلامية، بحيث تفك كل ارتباط اعلامي مع الجماعة أيضا..

هل تفعلها قيادة حماس..أم تنتظر عل يأتيها من علم الغيب السياسي ما تعتقد أنه "خير لها"..ولكن عليها أن تدرك كل تأخير لا خيرة فيه في الوقت الراهن، خلافا للمثل الشعبي..السياسة فعل وحركة وليس إنتظار وسكون..والإختباء وراء "اللغة والشعار" للهروب من الجواب المحدد ليس "خيارا" وبالقطع ليس "حلا"..

الوقت من ذهب خاصة والمشروع الوطني يواجه مؤامرة مركبة الأبعاد تستوجب تحركا موازيا بأبعاد وحضور وحركة تسد كل الطرق أمام عدو الوطن والقضية..!

ملاحظة: هناك مناكفات ضارة جدا بالقضية الوطنية، تشغل الرأي العام عما هو أكثر نفعا..يوم السبت 5 مارس احتلت قضية الصحفي الاسرائيلي الذي دخل غزة مساحة من النقاش ما يثير الاشمئزاز..بينما لم نجد تلك المساحة لبيان فتح الذي كان "نقلة سياسية هامة"..عيب!

تنويه خاص: تصريحات بعض قيادات فتحاوية حول إضراب المعلمين تشكل "جوائز شعبية" لحماس، سواء علم أم لم يعلم من يحيل الاضراب الى أنه "منتج" حمساوي..الحق أقوى من التشويه!

حنا كن مستعدا.. وخلاص!

كتب حسن عصفور/ خبر قد يبدو خارج السياق التقليدي السائد في "بقايا الوطن"، نشرت الوكالة الرسمية الفلسطينية للأنباء صورة وكلمات لاستقبال الرئيس محمود عباس، يوم الثلاثاء 22مارس 2016، رئيس لجنة الانتخابات المركزية د.حنا ناصر..

سريعا بدأت التقارير تهل، بأن الرئيس عباس طالب د.حنا بأن يبقى على جهوزية كاملة لاجراء الانتخابات العامة، الرئاسية و"التشريعية" في أي لحظة، وبالطبع فاللجنة جاهزة دوما، منذ آخر انتخابات لم تجلب الخير لفلسطين، بل جلبت أحد النكبات الكبرى للقضية الوطنية، لا زالت تلحق بها انتكاسات بلا حدود، ومنحت سلطة الاحتلال كل الفرص الذهبية لتمرير المشروع التهويدي الأكبر في الضفة والقدس منذ اغتصاب الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية عام 1948..

وبعيدا، عن صدق الكلام بالذهاب نحو الانتخابات بشقيها، ومدى جديتها السياسية، وبأنها ليست مناورة لسد خانة بديلا للفراغ السياسي السائد منذ سنوات، فعن أي انتخابات يتحدث الرئيس عباس..

من حيث المبدأ دوما الانتخابات هي "الحل الديمقراطي" المفروض، ولكن هل حقا هي كذلك الآن في "بقايا الوطن"، ولو كانت ممكنة فعلا، رغم أنها غير ذلك بالمطلق، والحديث عنها ليس سوى "خداع نفسي وسياسي"، ولكن، ما هي الانتخابات التي يفكر بها الرئيس عباس..

الانتخابات الرئاسية:

شهد "بقايا الوطن" منذ توقيع اتفاقات اوسلو، والبدء في تنفيذه، انتخابات لرئاسة السلطة مرتين، الأولى عام 1996 وكان الزعيم الخالد هو الرئيس المنتخب، كأول رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، بل وأول رئيس فلسطيني في التاريخ، منتخب انتخابا مباشرا من بعض "الشعب الفلسطيني"، في الضفة والقدس والقطاع، وما تم التعارف عليه بـ"بقايا الوطن"، في حين كانت الانتخابات الثانية عام 2005 بعد اغتيال الخالد في الرابع من نوفمبر عام 2004، فكان الرئيس محمود عباس هو الرئيس الثاني المنتخب في يناير عام 2005..دون المرور

على الفترة الانتقالية للرئاسة بين اغتيال الخالد وانتخاب عباس حيث تولى الرئاسة الانتقالية رئيس المجلس الشتريعي في حينه روحي فتوح..

كلا الانتخابين كان لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، المحددة وفق الاتفاقات صلاحية ودورا، دون الخوض فيما لها وعليها سياسيا ووطنيا..

السؤال الآن، هل ما يفكر به الرئيس عباس، هو الدعوة لانتخابات رئاسية للسلطة الوطنية ضمن الاتفاقات السائدة، والتي إنتهى أجلها السياسي والزمني منذ زمن بعيد، عدا أنها لم تعد بذي قيمة واقعية، وتم ليس انتهاكها فحسب، بل اغتصبت شر اغتصاب من قبل دولة الكيان عبر السنوات الماضية..

اي حديث عن انتخابات لرئاسة السلطة الوطنية، هو عمليا تسليم للكيان بمشروعه التهويدي، وطلاقا وطنيا مع المشروع السياسي الفلسطيني البديل..لذا قبل الكلام عن الانتخابات الرئاسية وجب التحديد والتعريف لتلك الانتخابات..

ومنها نذهب الى "الانتخابات التشريعية":

انتخب أول برلمان فلسطيني عام وموحد في "بقايا الوطن" عام 1996، وكان البرلمان الثاني عام 2006، والذي جاء بطلب أمريكي مباشر لفتح الطريق أمام "الاسلام السياسي الفلسطيني - حماس" لتصبح جزءا من القرار الرسمي ضمن الرؤية الأمريكية العامة لدور "الاسلام السياسي" في المنطقة، وبعيدا عن ما وراء القرار سببا وما أثمر نتائج هي الأكثر مرارة على فلسطين الشعب والقضية منذ سنوات طوال، لكنها جاءت في سياق الترتيبات الانتقالية المحكومة باتفاقات اوسلو، التي غضت "حماس" الطرف ما دامت تخدم مصلحتها الخاصة، وضمن تفاهمات بينها وأطراف اقليمية أخرى..

الآن، يتم الحديث، من الرئيس عباس، وكذا كل القوى السياسية وفي مختلف اتفاقات "المصالحة"، عن اجراء الانتخابات التشريعية كجزء من العملية السياسية..

وبالطبع فالانتخابات ضرورة وطنية، برلمانية ورئاسية، ولكن، كيف لكل تلك "المنظومة الرسمية"، أن تحدث عن انتخابات تشريعية دون أن تتوقف أمام حقيقة

تلك الانتخابات وطبيعتها، وهل يمكن أن تكون انتخابات لبرلمان "السلطة الوطنية"، بما يؤدي عمليا الى إطالة زمن الاحتلال الى "امد" جديد..

وافتراضا أن الاتفاق على تمديد عمر المرحلة الانتقالية، ومنحها زمنا مضافا على حساب الخلاص الوطني منها، فهل يعتقد قادة "المنظومة الرسمية" ان دولة الكيان بطغمتها الفاشية الحاكمة أن تمنح مدينة القدس ذات الحق الانتخابي الذي كان في الماضي، وهل يمكنها أن تبتعد بتأثيرها الاحتلالي عن الجو الانتخابي العام، وتسمح بحق العمل الحر في "بقايا الوطن" كما هو المعتاد..

وكي لا نطيل كثيرا، فالحقيقة السياسية الساطعة هي أن المنظومة الرسمية الفلسطينية، تفتقد وجود "رؤية سياسية" حول القضايا الجوهرية، التي يجب أن تكون برنامجا وطنيا، ومنها بالتأكيد مسألة الانتخابات..

ويكشف النقاس والحديث عن الانتخابات، أن المنظومة الرسمية العامة، ومنها مؤسسة الرئاسة والرئيس عباس، لا يتعاملون بالجدية الوطنية الكافية، مع قرار الاعتراف بدولة فلسطين في الامم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وان اي تحرك سياسي وطني عام يجب أن ينطلق من ذلك القرار، سواء موقفا ورؤية أو عملا إجرائيا، كمسألة الانتخابات..

والسؤال هنا ليس الى الفصائل، بل الى اللجنة التنفيذية التي تمثل القيادة الشرعية للشعب، هل تخلت هذه المؤسسة عن المكتسب التاريخي للشعب الفلسطيني قرار الامم المتحدة، وهل باتت تعبره "لاغيا"، أم أنها تتجاهله تحت وطأة الرغبتين الامريكية والاسرائيلية، ولذا بدأت بالعمل على "شطبه" واقعيا..

من يتحدث عن اي فعل سياسي - حركة وموقف بعيدا عن قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين يسير عمليا في اطار المشروع التهويدي، دون اي تجميل للكلام..

البداية للحركة السياسية منطلقها القرار الخاص بفلسطين الدولة رقم 194..الانتخابات لرئيسها ولبرلمانها وعن غير ذلك يكون الانسياق مع مشروع دولة الكيان..تلك هي المعركة المفتوحة لاحقا!

ملاحظة: ما ذكرته سلطات الاحتلال عن التهم الموجهة الى الشاب مجد عويضة تثير فخرا خاصا..ان يتهم هذا الفتى باختراق منظومة "السايبر" للكيان فخر يستحق كل التقدير الوطني..المجد لك يا "مجد"!

تنويه خاص: حسنا تجاوبت بعض الفصائل للرد على صهيونية مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لكن لماذا صمت أمين سر اللجنة التنفيذية عن "الكلام"..أهو سهو أم حساب سياسي له ما له..فلسطين أكبر من الصغائر كانت وستبقى!

"حنان فلسطين" الثانية!

كتب حسن عصفور/ عندما قررت مراكز "القوى الدولية" عام 1991، عقد مؤتمر للسلام بعد أن أعادت الولايات المتحدة حضورها العسكري عبر استغلال "خطيئة سياسية" للراحل صدام حسين باحتلاله الكويت، كان الاعتقاد أن أحد منتجات ذلك "المؤتمر" العمل على "خلق قيادة فلسطينية مسؤولة" تبدأ الاستعداد لـ"وراثة منظمة التحرير الفلسطينية"، فجاء مقاس "الوفد الفلسطيني" ضمن "الوفد المشترك مع الشقيقة الاردن" بمقاس ذلك "الأمل الأميركي"..وفد بلا منظمة ولا قدس، مع "جائزة ترضية" لكل منهما في الحضور دون المشاركة..

ولأن الخالد ياسر عرفات ومعه قيادة شعب وثورة، أدركوا يقينا "عمق المؤامرة الأمريكية" على الممثل الشرعي الوحيد فكان قرار المشاركة فيما بات معلوما باسم "مؤتمر مدريد للسلام" بشقيه "الثنائي" و"المتعدد الأطراف، وهو الجانب "التطبيعي" المقدم كإغراء سياسي للكيان وأيضا لمنظمة التحرير التي كانت حاضرة في التمثيل خلافا للثنائي، رغم كل ما صاحبه من شروطة مجحفة جدا..

وبعيدا، عن تفاصيل تلك "المؤامرة" التي تمكن الخالد ياسر عرفات من قلب كثيرا مما أريد لها، بروح الانتفاضة الوطنية الكبرى المنطلقة منذ ديسمبر 1987 برزت في حينه سيدة فلسطينية، لم يكن لها من الحضور السياسي - الاعلامي الكثير داخل أروقة المؤسسات الرسمية والشعبية الفلسطينية، فلسطينية

مقدسية مسيحية، اسمها حنان عشراوي، عينت ناطقا اعلاميا باسم "الجناح الفلسطيني" في الوفد المشترك..

وكانت المفاجأة التي لم تكن ببال أحد، أن تصبح حنان عشراوي بعمقها الفلسطيني وثقافتها الخاصة المنتمية لوطن وقضية، بلا تمييز طائفي أو جنسي اسما احتل مكانة عالمية بسرعة البرق، كسرت بها كل أشكال "الطابو" التي كان اعلام الغرب يحاصر بها فلسطين القضية والشعب، فرضت "حنان" فلسطين اسما ساطعا وخاصا، باتت حدثا وفعلا..كانت صوتا وصورة للفلسطيني الذي تم تغييبه في اعلام غربي عنصري متصهين..

نعم، حنان عشراوي تلك الفلسطينية صنعت "مجدا اعلاميا وسياسيا خاصا" في زمن كانت المؤامرة تقترب من عنق الممثل الشرعي والوحيد، لبدء "رحلة اعادة تاريخ" رفضه الشعب بثورته الى الوراء..

عكست حنان عشراوي روح الانتفاضة الوطنية الكبرى التي انطلقت لتبرهن للعام في كل مكان فوق هذه المعمورة أن فلسطين "ولادة كفاح وعطاء وانسانية"..

وبعد سنوات عدة، تعود "حنان" الفلسطينية المسلمة هذه المرة لتحتل مساحة اعلامية في كل منطوقات الاعلام وبكل لغات الأرض، صوتا وصورة، بفوزها بلقب أفضل معلمة في العالم..

أي فخر ومجد للفلسطيني حيثما كان في الوطن بحريته وسجونه ، شتاته وغربته يمتلكه وهو يتابع "حدثا نادرا" لا يتكرر كثيرا، وأيضا يأتي في زمن "هبة غضب" تقول أن روح الفلسطيني العطاء والفداء نحو الحرية، فازت حنان الحروب فحضرت فلسطين، حضورا يليق بها رغم كل "مشاهد الظلام" التي تحاصرها من عدو محتل و"ذات سياسية رسمية وحزبية قاصرة"..

"حنان" اخترعت اسلوبا مختلفا في المنهج التعليمي لتغيير السلوك كونه بوابة البناء الصحيح، "العب وتعلم"..هكذا قالت لطلبتها أو بالادق تلاميذها في مدرسة، ويالمفارقة تحمل اسم سيدة سجل اسمها خالدا في التاريخ السياسي الفلسطيني، سميحة خليل، المرشحة للرئاسة الفلسطينية في مواجهة الزعيم الخالد ياسر

عرفات عام 1996، وكأن القدر له كلمة في صناعة "المجد الخاص" ليعيد للذاكرة الانسانية مجدا لفلسطين..

احتفاء أهل فلسطين بـ"حنانـ"هم لا يمثل مفاجأة ولا مجاملة ولا منحة ولا هبة، فهي رفعت شأنا لهم، لكن الفخر الحقيقي هو ما فرضته "حنان" على عالمنا من مرور عليها بهويتها الوطنية والعائلية والوظيفية، وكم هو فخر لفلسطين أن يتناول بابا الفاتيكان في "عضته" يوم الأحد، فوز الفلسطينية "حنان الحروب"، بل أنه كشف ما لم يكن معلوما للعامة أنه فخور بـ"زميلته" في مهنة التعليم..

حنان، سيقال عنها الكثير وسيكتب عنها أكثر، فهذا حق وواجب وفخر، لكن المجد هو اعادتها اشراقا للمرأة الفلسطينية بتزامن مع يومها العالمي، وأبرزت مكانة "المعلم" في يوم انتصاره النسبي على "ظلم أهل الدار" وأعادت لفلسطين تميزا ورفعة وكبرياء في زمن أصيب البعض من أهلها بخنوع وهوان..

لك المجد يا "حنان" فحنانك أعاد حنينا لشروق حنان فلسطين دولة ووطنا لشعب يستحق الحياة!

ملاحظة: لو صدق الكلام عن تراجع وزيرة الخارجية السويدية لمواقفها المؤيدة للحق الفلسطيني وتأييد "البغي الاسرائيلي" تكون "نكسة سياسية"، تستوجب المساءلة من خارجية فلسطين!

تنويه خاص: شكلها فرنسا بدأت تكشف عن وجه "مبادرتها الحقيقي" لترضي حكومة الكيان..تراجع عن وعد الاعتراف بدولة فلسطين وتزيح قناة الأقصى من قمرها بناء على طلب بيبي..مؤشرات عل الشرعية الرسمية تقف أمامها دون عجرفة!

خطوة "حماس" نحو مصر.."حنجلة سياسية"!

كتب حسن عصفور/ بلا اي نقاش، جاءت الخطوة المصرية من قبل جهاز المخابرات العامة بدعوة حركة "حماس" لزيارة القاهرة، بعد أحد اخطر المؤتمرات الصحفية لوزير داخلية مصر، متهما حماس اسما وعناصرا بأنها جزء من "حركة الارهاب" في الداخل المصري، تمثل "نقلة نوعية" في التفكير المصري، وعمليا جاءت دعوة المخابرات لحماس تفكيرا خارج الصندوق العربي الرسمي، وعلها المرة الأولى التي تحدث، ان تدعو من إتهمت بتلك السرعة..

فتحت الخطوة المصرية، بعيدا عما ورد في المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية، بابا لتصويب مسار علاقة يمكن لها أن تعيد "التوازن السياسي" في المسألة الفلسطينية برمتها، بل وتصبح قوة لدفع عجلة قطار المصالحة المتعثرة بجهل أو بمصلحة ذاتية، أو بقرار خلفي لقوى "تتربص" بالقضية الوطنية، ليس لها مصلحة في المصالحة لغاية في نفس "يعقوب المتآمر"..

الخطوة المصرية، أدخلت بعضا من "السكون السياسي" للذات الفلسطينية عامة، لا نتوقف أمام المتربصين مناكفة، ولغالبية حركة حماس، لأن بينهم من لا زال مصابا بـ"حول سياسي" نحو عواصم كارهة للدولة المصرية وثورتها وقائدها..

وبعد أيام من النقاش، أملت غالبية أهل فلسطين تقدمه، خلافا لقلة منبوذة لا تود الخير الوطني، انتهت الخطوة الأولى من زيارة حماس الى القاهرة، ببعض من "نور" ، لكنه لم يكن "مشرقا" بما يمنح القول أن هناك "تغيير جوهري قد طرأ، يمكن الانتقال من "رحلة الشك السياسي الى اليقين السياسي"، فيما تحمله مصر على حماس..

الخطوة الأولى، أجلت "الانفجار الكبير" الذي كاد أن يحدث بكل ما به من "أخطار" قد تقلب المشهد العام، في ظل نمو حركة مطاردة عربية رسمية لمن يثبت انه بات يتدخل في شأن عربي آخر، و"حزب الله" بات نموذجا، لا يقف القرار الرسمي عنده أمام مختلف جوانب التقييم، بأن هذا التنظيم أو ذاك له موقف من الصراع ضد دولة الكيان، ويحمل مسمى حركة "مقاومة"، فتلك مسألة يبدو أنها لن تكون "جدارا واقيا" لتغيير المسار..

حماس تعلم يقينا أن مصر لديها ما لديها، وأن هناك "ثغرات كبرى" في رواية حماس النافية لتدخلها في الشأن المصري، تبدأ بوجود "الأنفاق" التي اخترعت لها مسمى تجارية، وهي تعلم تماما أنها يمكن أن تسخدم لكل أشكال النشاطات، وتلك التسمية تعيد للذاكرة تسمية دولة الكيان لحروبها العدوانية بـ"الدفاعية أو الوقائية"..أي أن "الأنفاق" التي اعترفت بها حماس هي أنفاق منها يمر ارهاب ومنها يخرج إرهاب، سواء علم أو لم تعلم، لذا فتلك نقطة تمثل "ثغرة كبرى" في رواية حماس..

كما أن، وجود عناصر إرهابية مصرية في قطاع غزة، ليس مجهولا، سواء منها "الداعشية" أو "المرتبطة بتنظيم "أنصار بيت المقدس"، او بعض من أسماء يقال أنها ذات علاقة إخوانية ليس "سرا نوويا" يمكن أن يتم إنكاره، وهذه النقطة تحديدا تشكل مفصلا سياسيا أمنيا هاما جدا لمصر، منها يكون "الحل السياسي" ومنها قد يكون "الخراب السياسي"..

ودون البحث في ما لكل طرف من معلومات، فما لمصر الكثير التي أطلع عليه الوفد الحمساوي، وبعضه لا يمكن إنكاره أبدا، مهما كانت درجة "التكبر الذاتي"، لذا كان "البد الذي لا بد منه"، كيف يتم التعامل مع أي "إرهابي أو مطلوب أو مسجل خطر" على من مصر وتأكد أنه في قطاع غزة..

قطاع غزة، ليس ولاية مستقلة، ولا كيان منفصل، ولكنه لن يكون أيضا مكانا أو مأوى لمن يلحق الضرر بأمن فلسطين قبل أمن مصر القومي، فوفقا لتصريحات قيادة حماس أنها لن تسمح بالمساس بأمن مصر القومي، ولو صدقت تلك المقولة، تصبح هي مفتاح الحل السحري للعقدة التي لا تزال تمثل العائق العملي أمام إزالة كل العقبات من طرق قطاع غزة نحو مصر..

المسألة هذه ليست قضية "كرامة سياسية"، كما تحاول بعض أوساط ذات مصلحة بعدم فتح الطريق الحمساوي نحو مصر، بل هي كرامة وطن وأمن قومي وكرامة شعب، فمن يرى ان تسليم اي مسجل خطر على أمن مصر مسا بالكرامة، فما سيكون برفضه هو مس بكرامة القضية الوطنية والشعب الفلسطيني..

ومن حيث المبدأ لا يجب أن يكون قطاع غزة حديقة خلفية لأي كان للعبث بأمن مصر، ووفقا لما يمكن لبعض حماس قوله، ان "داعش" ليست تحت السيطرة، وهي خطر على حماس ايضا، ليتم وضع آلية خاصة لمطاردة تلك المجموعة لو أن "النوايا صادقة"..

طريق حماس لازال شائكا، ويحتاج من يزيل "العقبات" دون "خدع سياسية"..الوضوح هو طريق الصواب لو كانت هناك رغبة حقيقية عند حماس نحو التغيير الحق، وليس غيره..وعل إدانتها لإغتيال النائب العام المصري واعتباره "أغتيالا سياسيا" مع أهميتها تكشف أنه لا زال هناك بقية، فالارهاب إرهاب وادانته واجب وفرض وليس الاغتيال السياسي فحسب..الفرق أكثر من ساطع بين هذا وذاك..لكنها "الحنجلة السياسية" الضارة!

الخطوة هامة، لكنها ستفقد بريقها خلال أيام، ما لم يصبح للقول قيمة وفعل وتوجه حقيقي للخلاص من مرحلة والبدء بمرحلة، ومفتاحها بات معلوما جدا لقيادة حركة حماس..كل الأمل أن تستخدمه في طريق الصواب السياسي الوطني الفلسطيني..

ملاحظة: امريكا باتت كما البعض من أهل الحكم في "بقايا الوطن" تصف المشكلة ولا تجرؤ الاقتراب من طريقة حلها..تصريحات ضد الاستيطان ورفض الكيان لحل الدولتين، وتتوقف واشنطن بعدها عن الكلام!

تنويه خاص: ما كشفته العنصرية نائبة وزير خارجية الكيان عن "علاقات سرية متعددة الرؤوس" مع أندونيسيا يشير الى أن هناك من هو "غايب فيلة" من ذوي الاختصاص..شكلها المكاسب السياسية تترنح والبعض "نايم في العسل"!

"رواية اسرائيلية خادعة" في اغتيال المهندس!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام، وفي ذكرى مرور 20 عاما على اغتيال المهندس يحيى عياش احد أبرز عناصر حركة حماس في مواجهة قوات الاحتلال عبر تقنية اعداد العبوات الناسفة، نشرت مجلة "اسرائيل ديفينس" تقريرا مطولا تحدث عن كيفية اغتيال "المهندس"..

التقرير الاسرائيلي، والذي نشر لاحقا في مختلف وسائل الاعلام الفلسطينية، حاول أن يسبغ "بطولة خارقة" لأجهزة الأمن الاسرائيلية كافة، وكيف أنها تجندت وجمعت التفاصل ولاحقت "المهندس" وتمكنت من معرفة كل حركة أو همسة له خلال تلك المطاردة، وأورد التقرير أسماءا وقصصا لأجهزة الأمن الاسرائيلية المختلفة، من يقرأها قد يظن أنها "الحقيقة"، وهي غير ذلك تماما..

كان الاعتقاد أن ترد قيادة حركة حماس على ما جاء في التقرير من زيف وتزييف حول حقيقة "إصطياد المهندس"، وأن تكشف أن المسالة من ألفها الى يائها ليست سوى نسج "قصة من الخيال" لخلق بطولة وهمية، ولكنها تظهر أن "النذالة والغدر" هي السمة التي ميزت ذلك الكيان بكل ما يمكن "التفاهم" عليه، أو الاتفاق حوله..

قصة "إغتيال المهندس"، نموذج لكيفية قيادم دولة الكيان بالتنكر لأي اتفاق معها، سواء كان "جزئيا" او "شاملا"، وأنها لا تبحث سوى إدامة عجلة الحرب والعدوان، في إطار سياسة الغزو الاحتلالي..

وسبق ان تناولت مسالة إغتيال المهندس عياش في مقال سابق

http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=105641،
وأظهرت أنها كانت عملية جبانة خالية من اي بعد "بطولي"، بل أنها كانت أكثر عمليات الاغتيال خسة وانحطاطا، ويبدو أن دولة الكيان وأجهزتها الأمنية تبحث تحويل "الخسة السياسية" الى "بطولة وهمية"، ويبدو أنها نجحت بشكل ما فيما ذهبت اليه، بنشر التقرير قبل ايام دون ان تجد ردا شاملا على "إكذوبتها"..

وأصل الحكاية بدأ في شهر أغسطس عام 1995، عدما تقدم مسؤول العلاقات في جهاز الشاباك "الأمن الداخلي" الاسرائيلي، يوفال ديسكين، والذي أصبح

لاحقا رئيسا للجهاز الى قيادة أمنية فلسطينية، بمعلومة عن وصول يحيى عياش الى قطاع غزة، وأن ذلك يمثل "قلقا حقيقيا" لهم، ويرونه خرقا للاتفاقات الموقعة، وأن اسحق رابين رئيس حكومة الاحتلال في حينه، والذي تم إغتياله بعد اسابيع، يريد تسليمه..

المسؤول الأمني الفلسطيني أكد وصول المهندس عياش الى غزة فعلا، وان الأجهزة الأمنية الفلسطينية تعلم ذلك، ومكان وجوده، ولكن لا يمكن أن يكون هناك تسليم تحت أي ظرف، وتلك رسالة من الرئيس ابو عمار لرئيس حكومة الاحتلال..

وبعد نقاش مطول، تم "التفاهم - الاتفاق غير المكتوب" ان يستمر الاقامة يحيى عياش بشكل مؤقت في غزة، حتى يمكن تدبير مكان آمن له في بلد عربي، وكانت السودان هي المرشح لذلك، شرط عدم القيام بأي نشاط عسكري من القطاع، مقابل أن تتعهد دولة الكيان بعدم المساس به..

ومر الاتفاق بهدوء وسلاسلة مثيرة للإهتمام، لعدة أشهر، والتزم كل بما وافق عليه..

ومع إغتيال رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين، كمؤشر حقيقي لوضع نهاية لاتفاق أوسلو وما تلاها، وعمليا انهاء "السلام السياسي" بين منظمة التحرير والكيان، وجهت سهام النقد والاتهام الى جهاز الشاباك الاسرائيلي كمسؤول عن قتل رابين، وبات متهما في نظر غالبية الاسرائيليين، سواء بالتقصير او بالتسهيل..

ولأن الاتهامات اتجهت في كل اتجاه، ومن أجل إعادة "صورة البطل" للجهاز الأمني بدل الفشل والعجز، لم يجد أفضل من "هدية إغتيال" المهندس عياش..فهو "إسم ذهبي" يستطيع باغتياله تحويل الدفة من وجهة العجز والقصورأو تسهيل اغتيال رابين الى "البطل" الذي نجح في الوصول الى أخطر المطلوبين للأمن الاسرائيلي..

ولم يكن الأمر يحتاج لكل تلك "الرواية الخادعة" التي نشرتها أجهزة الأمن الاسرائيلية بتفاصيل تحمل من الأكاذيب ما يفوق الواقع والحقيقة، فهي احتاجت

فقط ان تستغل جشع احد رجال الأعمال، واسمه مذكور بالتقرير لترسل معه "هاتفا مفخخا"، للمهندس المقيم في بيت صديقه من عائلة حماد، والمقاول على علم بذلك..

وسقط المقاول في فخ "النذالة الأمنية"، وحمل الهاتف الملغوم وحدثت المكاملة الأخيرة للمهندس مع والده في يوم 5 يناير 1996 لتضع نهاية لحياته وايضا نهاية عملية لاتفاقات السلام مع دولة الكيان..

اغتيال جاء كي يعيد كرمي غيلون رئيس الشاباك لصورته التي أصيب بهزة عنيفة بعد مقتل رابين، بعضا من حضورها، فوجد في "المهندس" تعويضا، وتقدم باستقالته بعدها بقليل..

ومن السخرية أن يقول آفي ديختر نائب غيلون واصبح لاحقا رئيس الشاباك أن "نجاح العملية كان شبه مستحيل..لكن بعد المتابعة الدقيقة واستخدام التقنيات الحديثة تم ذلك"..والحق انها رواية مخادعة تماما، ويمكن لأي صحفي فلسطيني أو أجنبي أو يهودي ان يسأل يوفال ديسكين عن "قصة إغتيال المهندس"، ليعرف الحقيقة من النصب والكذب..

وليس صدفة أن اسم ديسكين لم يكن جزءا من تقرير تزوير الحقيقة..لكنها تلك معركة مفتوحة بين الشعب الفلسطيني ودولة الكيان ليس فقط في جانب احتلال الأرض، بل فيما تحاوله باحتلال الذاكرة!

ملاحظة: يستحق ريال مدريد ولاعبه رونالدو تقديرا فلسطينيا خاصا لاستقباله الطفل دوابشة، الناجي من المجزرة الارهابية اليهودية..شعب فلسطين لا ينسى محبيه..ليت الرئيس عباس يبرق محييا النادي واللاعب فتلك رسالة سياسية واجبة!

تنويه خاص: تصريحات قيادات فتحاوية حول المصالحة تثير العجب مما تحمل من تناقضات..البعض يذهب أنها قادمة والبعض يراها لن تكون حتى تتفق حماس فيما بينها أو تتفق مع مصر..متى تنتهى فوضى الكلام لنرتاح قليلا من "سماجته"!

شكرا لـ"توفيق" قبل شكر "الحذاء"!

كتب حسن عصفور/ وكأن شهر مارس "آذار" يأبى الا أن يسجل في ذاكرته السياسية، حدثا لن يكون كما غيره من احداث المشهد المصري أو العربي، عندما قررت غالبية مطلقة من نواب الشعب المصري، تجاوزت ثلاثة أرباع عدد النواب الحاضرين لإسقاط عضوية "توفيق عكاشة"، ولفظه من صفوف مجلس الشعب ما بعد ثورة 30 يونيو..

قيمة الحدث المصري، لا تقف عند حدود إسقاط عضوية ذلك المتسلل الى قاعة البرلمان، لارتكابه "جرما سياسيا" يخالف "القانون الشعبي المصري" برفض دولة الكيان الاسرائيلي، جملة وتفصيلا، فما حدث ما قبل لفظ "عكاشة"، من حرب سياسية عاشتها المحروسة بعد "الحدث العكاشي" يستحق الاهتمام السياسي الذي يجب..

حدث مشرق وسط حالة ظلامية تسللت الى المشهد منذ البدء بتنفيذ المشروع الأمريكي الجديد لتقسيم المنطقة العربية، وتفتيتها، مستغلة "الجوع العميق للحرية والديمقراطية" و"العدالة الاجتماعية" التي ناشدتها شعوب الأمة المصابة بأنظمة ارتكبت من الجرائم ضد شعوبها، ما يرسلها الى "أعواد المشانق" السياسية، ونجحت بعض الوقت في تمرير بعضا مما سعت له حربا ودمارا وخدمة للكيان الاسرائيلي..

لقد فتح "عشاء عكاشة" لسفير الكيان الاحتلالي نقاشا حول مسألة "التطبيع" مع ذاك الكيان، نقاش غاب طويلا عن الحدث المصري، لأسباب بعضها بات معلوما منذ "المؤامرة الأمريكية"، وبعضها لرداءة الأداء الرسمي العربي، وغالبية قواه السياسية..

ما شهدته مصر منذ ذلك العشاء وحتى طرد الداعي له، كانت مصر تعيش حلقات من النقاش غير المسبوق، منذ سنوات بعيدة، حول العلاقة مع اسرائيل، ما أظهر من المفاجآت التي لم تحسب لها أمريكا والكيان وكل من لهما ومعهما، عن عمق العداء والكراهية الشعبية المصرية لذلك الكيان، وكأن أغنية شعبان عبد الرحيم المطرب الشعبي البسيط، "أنا بأكره إسرائيل"، باتت هي الحاضر العام، لم تبق وسيلة إعلامية خاصة أو حكومية، عدا بعضا من شخصيات بها تحمل

عداءا خاصا للفلسطيني، الا وكان لها إسهامها في تعميم تلك الروح، بملاحقة "المارق" عكاشة..وصلت الى اعاد النظر باتفاقات "كمب ديفيد"..

"عشاء سفير الكيان في منزال عكاشة"، وما تلاه من أحداث سيكون لها ما يتجاوز اعتبارها رد فعل تنتهي بانتهاء طرد الداعي من البرلمان، فالنقاش العام شعبيا ونخبا كشف أن "مصر" الدولة - الكيان" لا تزال طاردة لكل من يحاول التسلل للنيل منها ودورها ومكانتها، وأن بعض "الانحناء السياسي" الذي حدث ويحدث بين الحين والآخر، لن يكون "ثابتا سياسيا"، بل هو "طارئ" له زمن النهاية..هي محروسة بعمق ايمان شعبها بها!

مصر الشعبية والنخبة، وجهت رسائل في كل اتجاه، بأن مع اعتقد أو يعتقد أن مؤامرة المشروع الأمريكي لكسر ظهر العرب وتمرير حضور "دولة الكيان الاسرائيلي" الى العمق العربي ليس سوى وهم لن يرى النوار ابدا، ما دامت تلك الدولة تحتل أرضا عربية وتغتصب حقا ليس لها، وأنها أداة لنشر "السرطان السياسي" في الجسد العربي من المحيط الى الخليج..من الميه للمية كما قال طلائع ثوار فلسطين..

المعركة السياسية كشفت أن العداء للكيان الاحتلالي يفوق بما لا يقاس كل "أوراق الاتفاقات"، التي ستبقى في مكانها وضمن "حدود رسمية" بات محرما أن تخرج عنها، ومع أول محاولة لاستغلال ما تشهده مصر والمنطقة لتسلل "تطبيعي" عبر "حفلة عشاء" إنفجرت مصر لتخرج كل ما بها من كراهية وعداء فطري ومنظم لذلك الكيان، وكل أدواته التي تعمل لتمرير حضوره عبر "يافطات السلام"، دون أن تدفع ثمنا لاحتلال وجرائم لا زالت مستمرة، بل تفاقمت جرائمها وعدوانها أضعافا مضاعفة عما كان ما قبل تلك الاتفاقات العربية والفلسطينية منها..

كراهية شعب مصر للكيان الاحتلالي، هي مقدمة سياسية ضرورية لفتح ملف "الكيان" بمختلف مكوناته، ليس فقط بما يتصل بالاتفاقات الموقعة بل بما يحدث من اتصالات غير مرئية، لكنها ملموسة جدا، من دول عربية ودولة الكيان..

الدرس الشعبي المصري هو رسالة لكل قوى الأمة للعمل من أجل اعادة إحياء مبادرات العمل الشعبية الحزبية الخاصة بملاحقة الكيان وكل مظاهره..كما كان يوما في المشهد بعد اتفاقات "كمب ديفيد"..

نعم..درس مصر الشعبي يجب أن يصبح حافزا لمطاردة الكيان، واعادة الاعتبار للملاحقة الشعبية بكل مكوناتها، مطاردة تعيد التوازن للحقيقة السياسية التي غابت عن الحدث السياسي، أن دولة الكيان هي رأس الخطر المركزي على الأمة والقادم بلاد الفرنجة والأمريكان، وعليها أن تدفع الثمن الذي تستحق..

حركة شعبية حزبية بلا حسابات "صغيرة" تستلهم "الدرس الشعبي المصري" لإعادة الروح لملاحقة الكيان كنظام لجرائم الحرب والعنصرية ورمزا للكراهية بين الشعوب، والنموذج الفاشي الجديد في عالمنا فوجبت معاقبته..

شكرا لتوفيق، فبعض من الحماقات يفيد..وشكرا لحذاء النائب كمال أحمد الذي أطرق جرس عودة الروح لـ"أنا بأكره اسرائيل"..شكرا لشعب مصر كنت دوما حارسا وستبقى الأمين الرافعة لحماية الأمن القومي الحق وليس المسمى!

ملاحظة: تصريحات نائب امين سر المجلس الثوري لحركة فتح عن "عدم شرعية المجلس التشريعي" لايجب أن تمر مرورا عابرا.. هي رسالة أن هناك من يعمل لعمل "إنقلاب خاص" حتما ليس لمصلحة فلسطين!

تنويه خاص: من أطرف التعلقيات أن تقرأ ما قاله رئيس "برلمان" دولة الكيان، أن حركة مقاطعة البضائع الاسرائيلية عالميا تضر بالشعب الفلسطيني..الوقاحة ان يكمل ويقول ازالة الاحتلال أيضا ضد مصلحة الشعب الفلسطيني..بس الحق مش عليك الحق على من يتخاذل معكم!

"شهادة موفاز" و"رصاصة يعلون"..وصمت "الرسمية" الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ تأتي "الهدايا" لمن يستحقها، هكذا قيل قديما من مقولات يتوارثها الناس جيلا بعد جيلا، ويبدو أن هذه المقولة الشعبية وجدت طريقها الى المشهد الفلسطيني، للشعب الذي يصارع ليس ليبقى بل لينتصر، حيث تزامنت أحداث يمكنها أن تصبح قوة دفع هائلة لمطادرة العدو المحتل..

فوزيري حرب دولة الكيان، الأسبق والحالي، باتا تحت الرماية الوطنية، سياسيا وقضائيا، فيما جريمة القتل العلني لجندي من جيش الاحتلال أدت لاعدام الشاب الشريف في مدينة الخليل، جاءت وثيقة لا تحتاج لأي تعليق من تلك التعليقات "السمجة" التي اعتاد أهلنا عليها من البعض "المتجعلك سياسيا"..

ثلاث شواهد، يمكنها أن تشكل لوحة "محاكمة خاصة"، غيرها من سوابق جرائم الحرب، شرط ألا تنتهي كما انتهت اليه الجرائم السابقة، ومنها بالطبع الجريمة التي نقلت على الهواء، اغتيال القيادي الفتحاوي زياد ابو عين، ما ادى لـ"غضب رسمي" اعتقد كل من قرأ وتابع ذلك، ان مرحلة صدام وطني عام قادمة مع قوة الاحتلال..ولكن ما حدث خلافا لذلك بكل ما كان قرارات ومواقف..

الخميس، 24 مارس 2016، اعترف وزير حرب دولة الكيان الأسبق شاؤول موفاز "يهودي ايراني"، بأنه نجح في اقناع الولايات المتحدة بالتخلص من الزعيم ياسر عرفات..

اعتراف موفاز، تمثل شهادته في رحلة الاغتيال، والتي يجب أن تضمها عائلة الشهيد، زوجة واسرة، كما لجنة التحقيق الرسمية الفلسطينية (لا نعلم هل لا زالت قائمة أم دفنت كما كثير من أسرار الاغتيال)، لصحيفة عبرية "معاريف" يمكن اعتبارها الأهم والأكثر دلالة على "التنسيق الأمريكي - الاسرائيلي المشترك" للخلاص من الزعيم الخالد..

بعيدا عن أكاذيب موفاز حول "مخطط عرفات لاستقدام الحرس الثوري الايراني"، التي لن يصدقها طفل دون السادسة، لاعتبارات كثيرة، منها أن "بقايا الوطن" كان محاصرا في تلك الفترة حصارا مطلقا، جوا وبرا وبحرا، وبالتالي لا ضرورة للخوض في دحض تلك "المكذبة"، التي استخدمت السفينة "كارين" للدلالة عليها، وهي السفينة التي سيطرت عليها بحرية الاحتلال ووضعت ما رغبت به من تخزين لأسلحة لاتهام الزعيم..فقصة "كارين" لها مساحة مختلفة..

لكن الأهم في رواية "موفاز" الاعتراف الرسمي بأنه نجح في إقناع ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بضرورة التخلص من ياسر عرفات، فكان تصريح بوش الابن في يونيو (حزيران) بضرورة التخلص من عرفات، والبحث عن "رئيس بديل" للشعب الفلسطيني..

المفاجأة هنا، لماذا الاعتراف الآن من شخص كان شريكا عمليا في جريمة التخلص من الزعيم الخالد، ودون الافصاح عن طبيعة المخطط وأدواته المنفذة، فتلك لغيرنا البحث فيها وعنها، لكن الأهم هو أن "الشهادة الموفازية" تستحق جدا ان لا تمر مرورا اعلاميا، رغم أن أهل القضية لم يعلقوا بكلمة واحدة على تلك الاعترافات الخطيرة، مع أنها الأخطر التي ذكرها مسؤول في دائرة "حصار - إغتيال ابو عمار"..

في ذات سياق "الهدايا السياسية "الثمينة التي وصلت لأهل "فلسطين" أذاعت القناة العبرية السابعة تقريرا عن جرائم ارتكتبها اسرائيل، وقارنت بين جريمة اعدام الشاب الشريف في الخليل برصاص جندي من جيش الاحتلال، وجريمة اغتيال القائد التاريخي خليل الوزير " ابو جهاد"، إذ كشفت القناة أن صاحب الرصاصة الأخيرة في رأس "سيد الشهداء" كانت من مسدس "وزير حرب الكيان الراهن موشيه يعلون"..

جريمتا حرب في تقرير واحد كشفتهما قناة عبرية، وليس تقريرا فلسطينيا أو أجنبيا، بل هو من "أهل البيت اليهودي"، ما يمكن اعتباره "قيمة تاريخية" يمكنها أن تكون قيمة مضافة لمطاردة من يجب مطاردته قانونا رسميا وشعبيا..عربيا ودوليا..

جريمة حرب اغتيال الشاب الشريف، هي تكرار مستحدث لجريمة حرب اغتيال "سيد الشهداء"، والقرينة عبرية خالصة، لم يشكك بها اي جهة رسمية من الكيان، لذا يمكن أن تصبح "وثيقة حية" لمطاردة قيادات دولة الكيان، جيشا ومؤسسات، لو كان هناك رغبة ونوايا للمطاردة..

3 أدلة يمكن اعتبارها "هدايا هي الأثمن" في الآونة الأخيرة، وجب على "الرسمية الفلسطينية، منظمة وبقايا سلطة وفصائل"، أن لا تتركها تمر وكأنها "خبر اعلامي"، ينتهي بانتهاء النشر..

وفي حال تجاهلت تلك "الرسمية الفلسطينية" لحسابات خاصة لها وعليها، فوجب على "اهل الشهداء" أن لا يتركوا المستجد من الدلائل دون الاستخدام الوطني، وربما تقدم عائلة "سيد الشهداء" على البحث في كيفية ملاحقة مجرم الحرب موشيه يعلون..

الصمت هنا على هذه الجرائم، سيكون فعلا تشاركيا ليس فقط بالصمت على المجرم الذي بات معلوما، بل تفتح كل أبواب "الشك الوطني"، بأن هناك من كان "شريكا ذي مصلحة" فيما كان..البراءة الوطنية تستوجب الفعل الوطني، ودونه الاتهام لن يكون اسيرا على بني صهيون وحدهم..وليتحسس البعض "عظام بطنه المتحركة"!..

ملاحظة: لماذا تصمت قيادة حماس على "حقارة بهاء ياسين"..هل تعتبر رسومه حالة تعبئة "فكرية" مثلا لتعزيز "الفصل الوطني"..الاستخفاف قيمة دونية يا سادة!

تنويه خاص: "إشاعة اعلامية - سياسية"، ان وفدي فتح وحماس سيلتقيان على مائدة في العاصمة القطرية مجددا، هل لنا أن نعلم "المينيو السياسي"، لو كان هناك اصلا متوفر..صحيح مين بيضحك عمين!

"طريق الحرير السياسي" بين رام الله وتل أبيب!

كتب حسن عصفور/ سنتجاهل بعضا مما سيكون "سجلا مخزيا" في المشهد الفلسطيني من أحداث مرت خلال مدة قياسية، بأن ينتظر رئيس دولة فلسطين من قضاء المحتل "العدل" في جريمة حرب علنية، وأن يرسل ذات الرئيس وفدا للتعزية في "أحد مرتكبي جرائم الحرب"، وكان ينقصه أن يفتح بيت للعزاء في مقره، مقابل تجاهل ذات الرئيس وإطره الرسمية أي "هزة خاصة" في يوم الأرض، متكفيا ببعض بيانات ومظاهرات محدودة العدد وكأن "يوم الأرض" نشاط سري يمنع الإفتخار أو الاحتفال به..

سنتجاهل تلك "الهوامش"، بكل ما أنتجته من "عار وطني"، وقبلها "الفضيحة الكبرى" لما عرف بـمنح"جوازات سفر فلسطينية ليهود اليمن"، دون أن يصاب مرتكبي تلك "الجريمة الوطنية الكبرى" بذرة خجل شخصي أو سياسي، وسنقف أمام مستحدث "مشهد السخرية المستديم"، المعروف اعلاميا باسم "لقاء فلسطيني اسرائيلي لتسليم الرد واستلام الرد المضاد"..

من حق الرئيس عباس، وفرقته الخاصة، "خالية الحساسية الوطنية"، ان تستمر فيما تقدسه بعقد اللقاءات مع دولة الكيان وممثلي أجهزتها الأمنية - المدنية، فتلك باتت هي "الثابت الوحيد" لذلك الفريق خالي الحساسية، رغم ان كل قرارات المؤسسة الرسمية باتت تقيد تلك اللقاءات، في بند واحد ووحيد، ان يكون من أجل تسليم الموقف المتفق عليه، بابلاغ ممثل دولة الكيان المحتل تحديد العلاقة معه، أمنيا وسياسيا..

ومنذ قرابة العامين "وقطار رحلة العمرة السياسية" لم يتوقف بين مقر الرئيس محمود عباس ومقر رأس الطغمة الفاشية الحاكم في تل أبيب نتنياهو، وكأن الطريق الذي لا يبتعد أحدهما عن الآخر كيلومترات بات "طريقا جديدا للحرير"، يستوجب السفر أسابيعا وأشهرا..

الرئيس محمود عباس وفريقه "خالي الحساسية"، لا يتوقف عن اللقاء مع ممثلي نتياهو، دون أن يتقدم بأي جواب واضح للشعب الفلسطيني، حول مدى ابلاغه بالموقف المتفق عليه "وطنيا" بالحد الأدنى وهل فعلا يتم ايصال "رد المؤسسة الرسمية" كما تم الإتفاق عليه، ام يتم "التلاعب به خلال رحلة العمرة السياسية" تلك..

ولنفترض أن "فريق خالي الحساسية" يقوم فعلا بنقل ما كان متفقا عليه، فما هو رد فعل دولة الكيان على ذلك، من حيث تحديد العلاقة، من وقف التنسيق الأمني والإنتقال الى مرحلة سياسية جديدة نحو تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين عام 2012 رقم 19/ 67..

وكي لا نرهق "الذات الفلسطينية" في التفكير حول رد االكيان، ما على الانسان سوى قراءة تقارير نشرت مؤخرا تتحدث عن أعلى درجات التنسيق الأمني بين أجهزة الرئيس عباس الأمنية وأجهزة الاحتلال الأمنية، منها ما يتحدث عن عقد ما يقارب الـ100 لقاء ومنع أجهزة الرئيس عشرات "العمليات العسكرية" - تنفيذا لأمر الرئيس لا نشاطات عسكرية -، وعمليا لا نشاطات نهائيا، تعكر صفو "حبل المودة السري الخاص"، فيما نفذت تلك الأجهزة حملة احباط لعمليات بناء على معلومات أجهزة الكيان..

شواهد، لا تحتاج لأن ينتظر الفلسطيني، مواطنا وموظفا ساميا أو له صفة يقال عنه "مسؤول"، حيث من يفعل ذلك من أعلى درجات "التنسيق والحيطة والود الأمني"، لا يمكنه ان يجرؤ بالحديث عن "وقف التنسيق" او ما هو أقله بكثير، وهل يمكن لهذا صاحب الود الخاص أن يملك "الشجاعة السياسية" للحديث عن "تحديد العلاقة السياسية" مع دولة الكيان، وهو من قام بتقديم أحد اهم الخدمات لتكريس مفهوم أن "اسرائيل دولة لليهود" عبر المساهمة المباشر في تهجير يهود اليمن..

لا ضرورة للتفكير او السؤال، هل ستلتزم الرئاسة الفلسطينية وفريقها "خالي الحساسية الوطنية" بما تم الاتفاق عليه منذ زمن بقرارات بات يحفظها "أطفال الحضانة"..

كل من عتقد بأن هذا الفريق يمكنه أن يتحدث بما كان، ليس سوى "واهم" بالحد الأدنى، او "شريك في المهزلة الجارية" بالحد الأعلى..

والسؤال ليس للفريق خالي الحساسية، بل لقوى منظمة التحرير، هل لا زلتم تعتبرون ذاتكم "شركاء في القرار"..ولحركة حماس والجهاد هل يالامكان تشكيل "حكومة وحدة وطنية" مع فريق "تبادلية المنفعة الخاصة" و"خالي الاحساس"..

هل يظن هؤلاء "فريق المنفعة الخاصة" والشاهدين عليه، والساكتين عن النطق بالحق الوطني، أن الشعب الفلسطيني سيبقى "هادئا الى ما لا نهاية",,وهم كبير!

ملاحظة: عاد وفد حركة حماس الى غزة..هل نقول عود أحمد..ربما هناك جديد ما دام لم يتحدث بعضهم بغير ذلك..التفاؤل مطلوب عل قطاع غزة يشهد ما يستحق..العقل زينة!

تنويه خاص: "أسياد فريق خالي الحساسية في واشنطن" زعلانين خالص من "مجلس حقوق الانسان" لأنه قرر وضع قائمة سوداء بالشركات العاملة في المستوطنات..امريكا بتقول أن الاستيطان غير شرعي ..طيب ليش زعلانة "ماما امريكا" اذا كان الاستيطان أصلا "بندوق" او "ابن حرام"!

عن "تهديد الرئيس عباس" بالتنحي!

كتب حسن عصفور/ ما نسب الى الرئيس محمود عباس من تصريحات في الساعات الماضية، بها "إثارة سياسية عالية جدا" سواء لجهة استعداده التخلي الفوري عن منصب الرئيسوبالتلي مناصبه كافه لو طلب منه ذلك، طبعا لم يحدد من هي جهة الطلب ولا عدد الطالبين، أو لما كرره بأنه "لن يسمح بتحول الهبة الشعبية الى انتفاضة مسلحة"، رغم انه لم يوضح كيف له أن لا يسمح، او يمنع، خاصة وهو الذي لم يستطع أن يمنع قوات جيش الاحتلال بتدنيس حرمة منزله، بل لم يقم بأي فعل أو رد فعل على تلك "الفعلة الدنيئة"..

وبالتدقيق فيما قال الرئيس عباس، تهديدا بترك المنصب، او منع الانتقال من شعبي الى مسلح، سنجد أنها تتكرر بين حين وآخر، وحديث الرئيس عباس عن تخليه عن المنصب ليس جديدا، وغالبا ليس جديا بالمعنى السياسي..

فالجدية تبدأ في تحديد شكل "التهديد"، ومسبباته ومكانه، فمثلا، يمكن للرئيس عباس أن يعلن بشكل محدد، نظرا لظروف خاصة، سياسية أو صحية، (حماه الله من كل مكروه طبعا)، فإنه قرر عدم اكمال مسيرته في منصب الرئيس العام، بكل مواقعه، في السلطة والمنظمة وحركة فتح، وضمن فترة زمنية محددة..

وبالتالي يضع المؤسسة الفلسطينية، منظمة وسلطة، وكذا حركة فتح، أمام خيار البحث في آلية اختيار الرئيس القادم كل وفقا لما هو متاح قانونا، علما بأن "القانون الأساسي للسلطة الوطنية وبحكم الانقسام لن يسعف اختيار رئيس المجلس الشتريعي للقيام بمهام الرئيس الى حين اختيار جديد، ولذا يصبح ممكنا أن تنوب منظمة التحرير عن "مؤسسة السلطة المجمدة بقرار ما" لاختيار خلف للسلف..

والخيارات متعددة:

* منها أن تدعو تنفيذية منظمة التحرير الى عقد "جلسة طارئة" للمجلس المركزي لاختيار رئيس للسلطة بشكل مؤقت، اعادة لما حدث عام 1994 عندما اختار المجلس الخالد ياسر عرفات رئيسا لأول سلطة وطنية في التاريخ السياسي الفلسطيني الى حين انتخابه رسميا وشعبيا عام 1996..

**او أن يقرر المجلس المركزي بصفته التمثيلية، اعتبار أن السلطة الوطنية أدت مهامها التاريخية، وبات واجبا أن يتم تطبيق قرار الأمم المتحدة واعلان "دولة فلسطين" وفقا لقرار 19/ 67 لعام 2012، المجمد بقرار من الرئيس عباس، ولذا يكون الانتخاب لرئيس دولة فلسطين، الى حين تشكيل برلمان الدولة المؤقت، صاحب الصلاحية لتأسيس مرحلة قانونية جديدة..

**وفيما يخص اختيار رئيس منظمة التحرير فهو أكثر وضوحا، حيث تقوم اللجنة التنفيذية بالتصويت على رئيس المنظمة، غالبا من حركة فتح، ولكن ذلك في غياب حركتي حماس والجهاد، ويتم تقديمه الى جلسة المجلس المركزي ايضا للتدصيق أو الانتخاب..وهو أيضا انتخاب مؤقت الى حين إكمال عقد منظمة التحرير بانضمام حماس والجهاد اليها وفقا لما تم الاتفاق عليه سابقا..

وأما حركة فتح، فهي اقدر على تناول ذلك وفقا لنظمها الخاصة..

ولكن هل حقا هناك "جدية سياسية"، ورغبة شخصية من الرئيس عباس بالتخلي عن المنصب، بالقطع لا يوجد أي مؤشر حقيقي أو جدي على أنه ما "هدد به" يمكن أن يتحول الى واقع سياسي، ولذا يصبح السؤال، لماذا جاء التهديد بصوت الرئيس اعلاميا، وهل هناك "سر خفي" فيما قال..

ربما يرى البعض تهديد الرئيس كرد فعل غاضب على تدهور شعبيته جدا في استطلاعات الرأي، وتسارع انخفاضها، وهي أرقام محبطة جدا على الصعيد النفسي..

أم أن عمق وشعبية اضراب المعلمين أنذره بأن هناك "مخزون غضب" يفوق ما تأتيه به تقارير أجهزته الأمنية، ولذا قد ينفجر "الغضب على الاحتلال ايضا غضبا على الرئاسة"، ما ينذر بويلات غير محسوبة ولا مرغوبة خاصة لو تدخلت قوات الاحتلال لمواجهة أي غضب شعبي في هذا المضمار..

ولعل هناك ضغوط سياسية لم يعد لديه القدرة على تحملها، وان "وضعه الصحي والعمري" لا يحتمل تلك الضغوط، فلذا قال ما قال تهديدا..

او انه أمسك ببعض خيوط "مسرح الصراع العلني" على من يخلفه او يرثه بطريقة خالية من "الاحترام السياسي"..

لكل ذلك قرر رمي الكرة علها تربك المشهد بكل تفاصيله، ويقوم بهجمة مضادة لوقف "هجمات متلاحقة" قد تحقق أهدافها أو بعضا منها..

تهديد الرئيس المتكرر بالتخلي وترك المنصب، يحتاج الى انتباه وتدقيق، كي لا يتحول الى شعار أو جملة لغوية تعيد للذهن ما يقوم بعض أهل الريف الفلسطيني بحلف يمين الطلاق بمناسبة وبدونها..حتى بات "يمينا بلا قيمة" بل وسخرية من سامعيه..

منصب الرئيس ليس منة يمن بها من يتقلدها، بل هي خيار شعبي إما الاستمرار به ضمن احترام من اختار أو الابتعاد عنها أيضا باحترام من إختار..

ملاحظة: جواب خالد مشعل رئيس مكتب حماس السياسي على اعتبار حزب الله بالارهابي بكلمة "لا تعليق" تثير سخرية سياسية بلا حدود..لا داعي للتفسير أكثر..يااه على زمن العجائب!

تنوبه خاص: امين سر تنفيذية المنطمة صائب عريقات، قال أنه لا يوجد "مبادرة فرنسية بل أفكار فرنسية"..الريس عباس وخارجيته يصرخون ليل نهار بأنها مبادرة سياسية و"عظيمة كمان"..طيب ممكن تقعدوا مع بعض وتتفقوا زي الشطار شو اسمها!

في ذكرى هذا اليوم.. نحو "كرامة وطنية جديدة"!

كتب حسن عصفور/ مع أن قيمته تكمن في كونه يوما فاصلا بين فصل وفصل في الحركة التقويمية للجغرافيا، بين فصل ينتظره أهل الأرض حبا وعشقا لمطر منه تفتح أبواب "الرزق الحلال"، لينعم الوطن بخيرات أرض، الى فصل يحمل اسمه "العشق الانساني" في كل مظاهره، فصل الربيع، وبه تتفح كل معاني عشق الحياة بكل مكوناتها، فكان الفصل الأرق والأكثر انتظارا بين فصول العام..لكنه ليس كذلك فقط..

ولأنه يوم خاص، ذلك المسجل في التقويم السنوي بـ21 مارس (آذار) فكان يوما للأم عيدا خاصا لها ومن أجلها، بعض الدول ارتقت به ليكون يوما للإسرة بكاملها، لكن يبقى في الذاكرة الانسانية العامة بأنه "يوم الأم"، أو كما يحلو للعامة تسميته بـ"عيد الأم"، يوما لاستذكار قيمة تلك الانسانة في الحياة، سواء من هي على قيدها أو من غادرتنا، كأمي التي أعشق فيها الأم والأب/ الراعي والمربي، رحلت دون قول كلمة سلاما، او قبلة وداع الى حين..

يوم الأم في يوم الربيع..وللمفارقة يراه الشعب الكردي أجمل ايامهم الاحتفالية فيطلقون عليه "يوم النيروز"، بداية لمرحلة في حياتهم الخاصة..

ولا يمر دون أن يترك اثرا بميلاد أحد أرق شعراء العربية، واجملها "نزار قباني" حيث مولده في ذات يوم الربيع..

ولكن، بكل تلك القيم الانسانية التي يحملها الـ21 من مارس (آذار)، يبقى للفلسطيني به حصة مضافة، حيث كان يوم 21 مارس 1968 يوما للكرامة الوطنية الفلسطينية، من بلدة "الكرامة" الاردنية، ذلك الحدث التاريخي الذي يسجل أنه "الانطلاقة الثورية المعاصرة" لحركة الكفاح الوطني الفلسطيني، ورأس رمحها حركة فتح..

التاريخ سجل أن انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، حركة فتح، كان يوم الفاتح من يناير 1965، لكن التاريخ يمر مرورا سريعا على معركة "الكرامة"، دون ان يمنحها حقها التاريخي، بأنها كانت هي الانطلاقة الحقيقية للثورة المعاصرة، ومنها وبها خرجت لتحتل المساحة السياسية في العالم العربي، حركة إشراق ونور ثوري، ردا حقيقيا وعمليا على واحدة من أكثر هزائم العرب "إذلالا" في يونيو 1967، فاقت ما كان في حرب اغتصاب فلسطين الإولى عام 1948..

جاءت معركة "الكرامة" التي حملت بالمصادفة التاريخية صفة ستبقى ملتصقة بها لوصف أحد أهم الأحداث في تاريخ العرب المعاصر، عندما حاولت دولة الغزو أن تقوم باستكمال عدوانها لتنهي "ظاهرة تمرد عسكرية" معتقدة أنها ستكون "نزوة" قياسا بـ"الانتصار التاريخي" لقواتها على الأمة ونظامهيا الأساس

في مصر وسوريا، ودون البحث في مسببات الهزيمة الكبرى، كانت "الكرامة" المعركة والبلدة الصفعة الكبرى للغطرسة التي أصابت دولة الكيان..

معركة "الكرامة" فتحت الباب بأسرع من الضوء لتصبح حركة فتح، ولاحقا فصائل الثورة التي ولدت بزخم جديد، هي الحدث والحديث، هي الأمل والردع المرتقب، ليس لفلسطين فحسب، بل أنها باتت أملا عروبيا وعربيا، ولذا كان الاستقبال التاريخي من الزعيم الخالد جمال عبد الناصر للقيادة التاريخية لحركة فتح في أغسطس (آب) 1968، بعد أشهر فقط، ليقول مقولته الخالدة، أن الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى..ليكملها الزعيم الخالد ياسر عرفات "ابو عمار" كما أحب دوما، ولتنتصر..هكذا توحد القول : الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى وتنتصر، من زعيمين جسدا "كرامة الأمة" رغم كل ما كان قصورا أو تقصيرا..

من "الكرامة" الاردنية، تجسدت وحدة خاصة، بين ثوار فلسطين الأوائل والجيش الاردني، الذي ساهم بقوته العسكرية في تلك الملحمة التي كان لها أن تستمر، اعتبارا أن تلك الوحدة هي "السلاح السري" لمواجهة العدو ومشروعه التهويدي، لكن حدث ما كان أن يكون، في سبتمبر 1970، حدث يبقى مسماه، مهما حوال البعض تخفيفه بـ"سبتمبر الأسود"..

يوم 21مارس، بكل ما له من مفاصل في الحياة الانسانية، لكنه لفلسطين الشعب والتاريخ، هو يوم اعادة الروح للكفاح الوطني القومي، بأن "الهزيمة فعل طارئ"، لن تدوم مهما طال زمنها..

ولأن فلسطين والوطن الكبير من المحيط الى الخليج، يعيش "نكسة ووكسة" لا سابق لها، تظهر قيم "معركة الكرامة" علها تكون "حافزا محفزا" لفعل يعيد الاعتبار للمفقود من "كرامة الأمة"، وكما الأمل دوما لن يحدث الرد والردع الا عبر "بوابة فلسطين"..هي القول الفصل في المعركة الكبرى مع العدو الأخطر دولة الكيان..

هل نستلهم قيم "الكرامة" التي فقدت عبر سنوات من "التآكل الكفاحي"، وابتلاء بما هو خارج عن روح الكرامة الثورية، وتبدأ "حركة الانتفاض" لتصويب ما إعوج وطنيا نحو "انطلاقة ثورية فلسطينية معاصرة"..

الأمل لن ينكسر وسيبقى حاضرا الى حين "كرامة جديدة"..

الى روح الخالد ياسر عرفات ورفقه الذين وضعوا لبنه الثورة الأولى. تحية في عيد "كرامة الثورة" وربيع الوطن وأم البلاد نحو فلسطين التي أردتموها حرة أبية بلا محتل ولا نذل!

ملاحظة: زيارة اوباما الى كوبا "تاريخية" بالمعني السياسي..لكن السؤال لماذا لم يقدم عليها الرئيس الأمريكي وهو في الحكم فعلا، وليس ايام نهاية الحكم..لكنها تبقى له وليست عليه، كانت ستكون مختلفة قبلا!

تنويه خاص: سخافة نائب الرئيس الأمريكي بايدن تتجلى عندما يساوي بين فلسطين ودولة الكيان في عدم الوصول الى حل سياسي..شكله لم يقرأ "رسائل أمين سر اللجنة التنفيذية التي لا تنتهي" حول خروقات حكومات الكيان المتلاحقة..يمكن لغتها مش انجليزي مزبوط!

"قضاء الاحتلال العادل" و"جريمة الرئيس"!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد أي جرم سياسي أو أخلاقي، بأن يتم الحديث عن "القضاء" و"القضاء العادل" عند الحديث عن "الجرائم"، فتلك حقيقة عامة، ليتها تصبح واقعا قائما، وأنن يصبح "القضاء" في "بقايا الوطن" خاليا من أي تأثير جانبي، وأن تكون أحكامه وفقا لما يجب أن يكون، بل وليتها تعم لتشمل كل مؤسسات لها صلة بتلك المسألة، حيث تتطلب حضور "النزاهة والمصداقية" بديلا لـ"المزاجية والمحسوبية والأوامر الرئاسية"..

ذلك يتعلق بالقضاء العادي، والجرائم العادية، حيث نرتضي جميعا أحكامه، رغبنا بها أم لم نرغب، فلا خيار غيره، ولا راد لأحكامه..

لكن أن يخرج الرئيس محمود عباس، ليعمم تلك المسألة على "جرائم الحرب" التي يرتكبها جيش الاحتلال فتلك "مصيبة لا بعدها مصيبة"..

رئيس دولة فلسطين، وحاكمها الأول، أعلن أمام وفد "يهودي شرقي" تعليقا على جريمة جندي جيش الاحتلال في منطقة تل رميده بالخليل، والذي أعدم الشاب عبد الحميد الشريف جهارا نهارا، بدم بارد، ذهب بعد تنفيذ الجريمة الى قائده فرحا كمن حقق له "أمنية عز نيلها"، بأنه "لن نستبق الأحداث..ولن نضع أنفسنا قضاة..سنقبل بالقضاء العادل"..

هذه العبارة الصوتية لرئيس الشعب الفلسطيني، أقتبستها قناة عبرية، وتركتها بصوت الرئيس مع وضع ترجمة بالعبرية تحتها، لم تتدخل في الصياغة، ولم تقتبس "العبارة التاريخية" التي نطقها رأس "الشرعية الرسمية الفلسطينية"..

التدقيق في كلمات الرئيس عباس، أنه تعامل مع "جريمة الحرب" تلك، وكأنها "جريمة عادية"، "مشاجرة" بين شخص وآخر، تحتاج لمن يفصل بينهما فيمن ارتكب "الخطأ"..وليس "جريمة حرب" شاهدها العالم أجمع، عبر "شريط مصور" لشاب فلسطيني تمكن من تسجيل الجريمة من ألفها الى يائها، بثته وكالة أخبار عالمية..لا زال جيش الاحتلال يحاول مصادرة أصل الرواية!

شريط نطق بكل الذي حدث، وما كان من عملية "إعدام علنية" بتصميم وإصرار، أربكت قادة دولة الكيان في بدايتها، ما أجبر رأس "الطغمة الفاشية" نتنياهو أن يحاول التبرؤ من الجريمة العلنية، وأن يحاول تبرئة "جيشه" المصاب بعقدة جرائم الحرب، فيما وزير جيش الاحتلال موشيه يعلون رفض جريمة الجندي، فما كان من وسائل "اعلام دولة الكيان" الا وان أعاد للذاكرة الانسانية، ما يحاول البعض الفلسطيني تجالها من قيام ذات الشخص بذات "الجريمة" ضد "سيد الشهداء" ابو جهاد يوم إعدامه في السادس عشر من أبريل عام 1988 ليخرسوه، ان هذا الجندي من ذاك القائد..الجريمة واحدة ..

كان المتوقع من رئيس دولة فلسطين، بكل ألقابه الأخرى، ومنها لقب "القائد العام للقوات المسلحة والأمن" - لا نعرف هل لا زال الرئيس عباس يتذكر هذا المسمى -، ان ينتفض بقوة تتوافق وكرامة الشعب الفلسطيني، ليعلن أن هذه الجريمة ستكون أحد وثائق محاكمة جيش الاحتلال، أمام "القضاء العالمي"، المحكمة الجنائية الدولية، والمفترض ان دولة فلسطين قدمت وستقدم لها "ملفا

شاملا" بجرائم الحرب، كما أعلن مرارا وتكرارا، وهناك لجنة مشكلة لهذا الغرض..

كيف يمكن للعالم أن يأخذ بجدية أي تصريح لأي مسؤول فلسطيني، بما فيهم وزير الرئيس الأول وهو يتحدث عن ضرورة محاسبة الجندي، كما الرجل الثاني في منظمة التحرير - جاء بقرار عباسي ورغبته لتصفية ياسر عبدربه -، في أن الذي حدث كان جريمة حرب تستوجب المطادرة الساخنة..

ماذا لو قال "القضاء الاسرائيلي"، الذي يعتبره الرئيس عباس "عادلا" بأن جندي جيش الاحتلال أطلق النار على الشاب الشريف "دفاعا عن النفس"..هل سيرسل الرئيس عباس "برقية تهئنة" للجندي على روحه "الإنسانية"..ام سيحاكم "الشاب الشهيد الشريف" بأنها قام بعمل "يخل بالأمن العام" ويلحق ضررا كبيرا بـ"الأمن القومي" - مصطلح بات ضمن المشهد السلطوي الحديث-..

السيد "حامل كبشة الألقاب"، ما نطقته يفرض عليك الاعتذار من شعبك والتراجع عما ذكرت.. وأن يكون بيانا علنيا يترجم لكل اللغات بأنها كانت "سقطة سياسية" تندم عليها..فكرامة الشعب بالتأكيد قبل كرامة أي كان، بما فيهم الرئيس..الاعتذار منك فرض وطني عليك، وغيره تكون "شاهد زور" يمكن للقضاء الاسرائيلي الاستناد عليه، وتعيد للذاكرة الوطنية كيف تنازلت عن "تقرير غولدستون" دون أن ترمش.

قبل فوات الآوان: قلها بكبرياء شعب الجبارين كي لا تبقى "وصمة عار" في سجل لا يحتمل كثيرا..

ملاحظة: يبقى "يوم الأرض" مفصلا تاريخيا في معركة "البقاء" بين دولة ونظام اراد شطب هوية شعب وأرض..وبعض شعب قرر أن يكون زرعا ثابتا لحماية هوية الشعب وأرضه وكرامته..ليت البعض يعلم قيمة "الكرامة" التي يجسدها الفلسطيني!

تنويه خاص: كيف يمكن أن يرسل رئيس الشعب الفلسطيني "وفدا للتعزية" في جنرال من جيش الاحتلال، من أي طائفة كان..جيش الاحتلال في "القتل سواء" يا سادة..بعض من الرحمة والاحترام لشعبكم شهداء وجرحى وأسرى!

قنبلة الأحمد..وداعا لـ"وجبة قطر"!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام، وفي مناسبتين متتاليتين تحدث الرئيس محمود عباس، عن منح لقاءات الدوحة فرصة جديدة وسيرسل وفد فتح الى العاصمة القطرية من أجل اللقاء مع قيادة حماس للاتفاق على "حكومة وحدة وطنية"، أقوال الرئيس عباس جاءت في اجتماع تنفيذية منظمة التحرير والمجلس الثوري لحركة فتح..

تصريحات الرئيس عباس منحت "أملا سياسيا" للشعب الفلسطيني الذي تحول في العشرية الأخيرة من عمر نظامه السياسي، أو بالأدق أنظمته السياسية، متسولا لأي "بشرة خير" تزيح عنه أو بعضا منه "كوابيس" طال أجلها..

ومع أن غالبية أهل فلسطين، وطنا و"بقايا" وشتات، يعلمون يقينا أن ما يتم الحديث عنه من لقاءات وحوارات بمالسمى المتداول اعلاميا باسم "المصالحة"، ليس سوى فعلة ترضية لحاكم قطر لغاية في نفس طرفي المصالحة، فكل له له "مَصالحة" تحت ستار "المُصالحة"ع ذاك البلد..

الحديث استمر عن المصالحة رغم أن المجلس الثوري لحركة فتح، وضع في بيانه الأخير، ما يمكن وصفه بلغم سياسي بالاشارة الى أن فتح لن تقف متفرجة على استمرار خطف غزة، وأنها ستتخذ كل ما هو ضروري لوقف "معاناة الأهل في القطاع"، باعتبار أن "الضفة" تعيش "حكما سياسيا مزدهرا جدا"، يمكن تصديره كـ"نموذج للحكم الرشيد" لمن يرغب من شعوب الأرض في الاستفادة والتقليد، ومجانا ايضا..

ويبدو، أن "مكذبة الود السياسي" لم تطل كثيرا، وأكدت الثابت في المثل الشعبي بـ"أن حبل الكذب قصير"، فما أن كشفت مصر على لسان وزير داخليتها، أن حركة "حماس" متورطة في عملية إغتيال النائب العام المصري هشام بركات، حتى سارعت قيادات فتحاوية لتكيل لحماس كل "مصنفات الإتهام والكلام"، وسارعت حماس لترد الصاع صاعين، لينكشف "المستور"..

لكن "القنبلة السياسية" التي قذف بها عزام الأحمد، مسؤول وفد فتح للمصالحة، في حديثه للوكالة الرسمية يوم السابع من مارس "آذار"، وأشار فيه الى أن وفد

حركة "فتح" حذر "حماس" مرارا وتكرارا من التدخل في الشأن المصري، وكشف ما قد يمثل "تفجيرا مدويا" لعملية المصالحة، بأنهم في آخر لقاءات الدوحة أخبروا "حماس" بما لديهم من معلومات، وما استمعوا له من القيادة المصرية تتهم حماس بدعم العمل الارهابي للإخوان في مصر..

تصريحات الأحمد، تكشف أن حركة حماس لديها علم مسبق بالاتهامات التي وجهت لها في مؤتمر وزير الداخلية، قد لا تكون بالتفاصيل ذاتها، لكنها تعلم أن هناك "اتهام لها بمساعدة ارهاب الجماعة الإخوانية"، وهو ما يزيل الغبار عن "مفاجأة" حماس لما جاء في مؤتمر وزير الداخلية المصري، وقررت تجاهل ما وصلها من رسائل مصرية عبر قناة فتح باستخاف خاص..

السؤال، ليس لقيادة حماس ولما تجاهلت المعلومات التي وصلتها، لكنه للرئيس محمود عباس، كيف يمكنه أن يقول ما قال أمام اللجنة التنفيذية والمجلس الثوري من "تسويق الوهم" عن استمرار حوار الدوحة، بعد ما كان لديه من معلومات يدرك يقينا أنها قنابل عنقودية في العمل السياسي..

فلو أن تصريحات الأحمد التي نشرتها الوكالة الرسمية حقيقية، فإن أقوال الرئيس عباس تثير كل أشكال الريبة السياسية، كونه يعلم أن مصر لن تقبل العبث بأمنها القومي تحت أي عباءة أو مسمى، وأنه على يقين مطلق أن قطر وتركيا لا يمكنهما تحقيق تسوية خلافات المصالحة بين فتح وحماس بعيدا عن مصر، فلما قال ما قال وهل هناك "أسرار" لا زالت غامضة عن الشعب الفلسطيني تكون سببا لما قاله الرئيس عباس أمام المجلس الثوري لحركة فتح، بأنه لن يحدث أي تغيير على المشهد الفلسطيني حتى عشر سنوات قادمة، ولن شهد خلالها لا مجلس وطني ولا مؤتمر لفتح..

حديث الأحمد بما ورد فيه يمثل أعلانا رسميا من حركة فتح بوقف مسار الدوحة والتخلص كليا مما عرف في السنوات الماضية بإسم "حوارات المصالحة"، حيث لا يمكن بالمنطق العام أن تذهب فتح لتعانق حركة حماس بعد ما قاله الأحمد عن اتهامات لها بالتدخل في الشأن المصري في مختلف المجالات..

هل دخلنا مسارا جديدا من "المواجهة الفتحاوية الحمساوية" وقد تأخذ أبعادا جديدة، أم يمكن العمل على "حصار آثار النكبة" بالقدر المستطاع..وما أثر

"المواجهة" على مستقبل قطاع غزة، وحقا هل لفتح "خطط وطرق لتخليصها من عملية الخطف"..ام أن القطاع دخل في "نفق سياسي وإنساني مظلم لعشر سنوات إضافية"..

غزة الى أين..ذلك ما يحتاج قراءة سياسية خاصة، لو كان في العمر مساحة حضور، على ضوء أحادث الـ48 ساعة الماضية..أحداث هزت فلسطين من البحر الى البحر ومن السلك الى السلك وفي منافيها القريبة والبعيدة..لكنها لم تهز قواها السياسية بعد!

ملاحظة: الثامن من مارس "آذار" ليس يوما لمنح المرأة "وردة" رغم قيمتها..لكنه يوم لمراجعة ما منح لها من حقوق طوال الـ364 يوما الباقية من العام..تلك هي الحقيقة الغائبة لمن يستتر خلف "الوردة"!

تنويه خاص: القيادي التاريخي في حركة حماس موسى أبومرزوق قال، أن حركته أبلغت السلطات المصرية استعدادها في كل مرة كانت تتهم فيها حماس للتدقيق والتحقيق والتعاون وصولًا للحقيقة وحفاظًا على المصداقية.. ليتهم في حماس اكتفوا بهذه العبارة بديلا للهزل البردويلي..هل لازال الأمل ممكنا..ليته!

كشف "الانتهازية السياسية" في 48 ساعة!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام عدة حفلت بعض وسائل الاعلام الرسمية "الرئاسية بالأدق" في بقايا الوطن، بما يمكن اعتباره "حربا خاصة" ضد أوسع إضراب شهدته الضفة الغربية منذ تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، والمحزن أن الإضراب الأشمل لم يكن ضد سلطة الاحتلال بجبروتها الدموي، بل كان محددا نحو حكومة الرئيس محمود عباس بشكل مباشر..

الاضراب العام - الشامل للمعلمين في شمال "بقايا الوطن"، بدأ بمطالب نقابية كاملة، استخفت بها قيادة الاتحاد، بل أنها حاولت تحويل النقابي الى سياسي، ومن سياسي الى "إنقلابي" ومن "إنقلابي" الى "لا وطني" يخدم أجندات تساعد الاحتلال، مرورا بتحويل حركة "حماس" وكأنها "أم الإضراب"، رغم أنها بريئة

منه كما يردد العامة صدقا أم غيره "براءة الذئب من دم يوسف"..وحضورها كما غيرها لا أثلا بل أقل كثيرا!

ولأن "العجز المصاب بعقلية الفشل المزمن"، حاولت استبدال البحث عن "طريق الصواب النقابي ببعده السياسي" الى "طريق الضلال السياسي ببعده التآمري"، وتورطت بهذا المسار التضليلي بعض من قيادات حركة فتح، ليس لسبب سوى محاولة تطويق الاضراب بالقدر الممكن كي لا يتحول الى ما يصبح "هبة غضب سياسية" في ظل حالة المخزون من التذمر غير المسبوق نحو "الحكم" بمختلف مؤسساته، ما دفع بها الاستعانة بقوات الأمن لتمارس "دورا" لا يليق بها بحجة "المصلحة العليا" فنصب حواجز المنع واغلاق الطرق، وكان نصيبها الفشل أيضا..

وبعد أن إتضح جليا بعدم القدرة على إفشال حركة الإضراب العام والشامل، وخوفا من ذهابه في طريق لا يحمد "عقباه الوطني"، وظهور بعضا من ملامح "تمرد سياسي" بدأت تشير الى "مقر الحكم" وليس "مقر الحكومة"، سارع الرئيس محمود عباس الى التدخل والتفاعل النسبي مع مطالبين المعلمين، ودون البحث في "نسبة القياس" لما عرض الرئيس عباس مقابل ما للمعلمين من حقوق، واستجابة الغالبية لتلك "اللفتة الرئاسية"، لكنها كشفت واقعا كارثيا في التفكير والسلوك السياسي..

فجأة انتقل ذات الاعلام الموجه لحصار الاضراب وتشويه طابعه النقابي، كما قيادات فتحاوية، قالت ما قالت بلغة لا يشوبها شائبة بسرد قائمة من التهم، رغم ركاكتها السياسية، بل أنها وصلت لتمجيد دور الاطار القيادي لاتحاد المعلمين، الذي كان هو سبب مباشر في انتقال الحركة المطلبية الأولية الى "حركة غضب عام" غالبها مطلبي بها "رائحة سياسية"..فـ"لا نقابي في فلسطين بلا نكهة سياسية"، الى "التمجيد والتطبيل" لما فعل الرئيس، حكمة ووعيا وقدرة على قراءة الواقع السياسي..

أوصاف وكلام يمثل أولا، وقبل كل شيء، إهانة الى العقل الفلسطيني، والشعب الفلسطيني، ويمثل واحدة من أبرز ملامح "التسخيف السياسي" التي باتت سمة تتسم بها تلك الوسائل، ومعها بعض الشخصيات التي قادت طبول العداء الى الفئة

الباحثة عن تحسين أمر حياتها الى تبجيل الرئيس "حكمة ودراية ووعيا"..مع أن جوهر ما قال الرئيس عباس هو إدانة مباشرة لتلك الوسائل والشخصيات التي حاولت أن تقفز الى مكان "ترضية الرئيس"، ولأن "الخل السياسي" بات غائبا، تناست تلك الوسائل والشخصيات كل ما قالت، وتبوأت ايضا مكانا للتطبيل والتزمير..في نموذج فريد لتجسيد "الانتهازية السياسية" الرخيصة!

والحق أن تحاسب تلك الوسائل والشخصيات على ما فعلت، لو كان هناك من يبحث على احترام الشعب الفلسطيني وقواه العقلية، ولكن تلك أمنية كانت وستبقى أن يحاسب مستتهر ومستخف بشعب يستحق دوما أفضل..

فيما جاء رفع الحصار عن النائب د.نجاة أبو بكر بعد حصار قارب الثلاثة أسابيع، في إطار محاولة "البعض" أن يفرض نمطا من "الإرهاب الجديد" في المشهد الفلسطيني، بمصادرة القانون الأساسي، وفرض قانون خاص يمكن وصفه بـ"أمر الرئيس"، وهو ما يمثل مقدمة موضوعية لاشاعة "الفوضى غير الخلاقة" التي تريدها دولة الكيان.وعل الصدفة السياسية في تزامن حركة الاضراب العام للمعلمين مع حصار النائب ابو بكر قد أربك حسابات فرقة "أمر الرئيس"، ودخلوا في "نفق الارتباك والتخبط"، ما بين اضراب يستع وحصار لا يجدي..وكما هم دائما صفقوا لتلك كما لهذه..

سقط حصار الاضراب وسقط حصار النائب، تحت ضربات الإصرار الوطني تمسكا بالحق دون أن تكسره كل بهلوانيات الترهيب..

والسؤال المشروع جدا، هل يمكن أن نجد بعضا من "المساءلة" لمن ساهم في تفجير "غضب المعلم" و"حصار القانون الأساسي"، أم يراها البعض حادثة ومرت، على أمل أن "تعود حلمية لعادتها القديمة" الى حين..المحاسبة جزء من "الحل الجدي والمسؤول" ودونه يكون الأمر بعضا من "التحايل السياسي المؤقت"!

ملاحظة: من طرائف الكلام أن يقول أحدهم أن حركة فتح "مستعدة" للقيام بدور الوساطة بين مصر وحماس..يا سلام على "الذكاء النادر" وين كان متخبي قبل دعوة مصر لحماس ويم "حفلة الردح" للبعض منهم ضد حماس..فعلا العقل زينة بس لمن يمتلكه!

تنويه خاص: العيون العامة في فلسطين الوطن التاريخي ترنو نحو قاهرة المعز حيث تبدأ "حماس" رحلة سياسية خاصة جدا مع الشقيقة الكبرى..رحلة لها أن تعلي شأنا وهو الأمل ..أو غير ذلك لا سمح الله!

لا تتوسل يا "نونو العين" ..فكن مطمئنا!

كتب حسن عصفور/ لم تحدث أي مفاجأة تذكر من قبل "المنظومة الرسمية الفلسطينية" بمكوناتها المختلفة، أو ما يمكن وصفه بتعبير "ما لذب وطاب من فصائل وأحزاب وحكم وملحقاته"، فقد مرت تصريحات "النذالة السياسية" لمرشحي الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون ودونالد ترامب، وكأنها جاءت "بردا وسلاما"، لم يغضبوا أو يتمأمأوا، حتى ما يعرف اعلاميا بجامعة الدول العربية، حذت حذو "النمطية الرسمية الفلسطينية" فدخلت في حالة "الاستغباء الصامت"..

ولأن دولة الكيان، وقادتها لا يجلسون بقوة جبرية في مناصبهم، فهم يلهثون للقول والكلام، وكأنهم تحت الخطر الدائم، وأن العالم لا ينام قبل أن يجهز مخطط الخلاص من تلك الزمرة الفاشية - العنصرية، رغم انها تستحق ما هو أكثر، فقد استغل رأس تلك الطغمة الفاشية بيبي نتنياهو، فرصة مؤتمر حماية اسرائيل في أمريكا "مؤتمر الايباك اليهودي"، ليبدو كـ"طفل وديع"، يبحث "الأمن والآمان"..

بيبي، في مفارقة سياسية تستحق أن يتعلمها البعض الجهول بيننا، خاطب الشعب الأمريكي عبر "الايباك" قائلا " اؤمن بأن إسرائيل لن تتحول الى قضية تفرق الأمريكيين، وانما موضوع يوحدهم جميعا". تعبير يكثف حقيقة الواقع السياسي في العلاقة القائمة..اسرائيل عنصر وحدة لأمريكا..تلك هي المسألة لمن لا يرى في بلادنا المنكوبة بنظم وساسة وقوى..

ولأنه كذلك، انتقل لشن حربه التقليدية على الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الانسان واعتبرها "المكان المعادي" للكيان، ولذا فقد توسل الى واشنطن بقوله" إنه يأمل

أن تواصل الولايات المتحدة رفض أي تحرك نحو إصدار الأمم المتحدة قرارا يؤيد إقامة دولة فلسطينية".

واعتبر "إصدار مجلس الأمن قرارا للضغط على إسرائيل سيزيد من تشدد المواقف الفلسطينية ومن ثم فقد يقضي بشكل فعلي على فرص السلام لسنوات كثيرة". وهذا هو السبب في "أنني أتعشم أن تحافظ الولايات المتحدة على موقفها القائم منذ فترة طويلة برفض إصدار الأمم المتحدة مثل هذا القرار".

من يقرأ ما سبق يكشف كيف ينتقل بيبي من "الغطرسة السياسية" الى "التوسل السياسي"، تصل الى مرحلة الاستجداء بأن تواصل أمريكا دورها في عرقلة وتعطيل أي قرار في مجلس الأمن خاص بالدولة الفلسطينية..

من حيث المبدأ، لا يوجد أي خطر بأن ينقلب الحال الأمريكي لتأييد اعلان دولة فلسطينية في مجلس الأمن، وليصبح قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 حقيقة سياسية تبحث التنفيذ عبر الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، فواشنطن ليس وحدها من يعرقل ذلك، بل أن "أهل القضية" ذاتهم غير ذي صلة بتطبيق القرار أو البحث عن آلية لتطبيقه، لكن بيبي يريد ان يجعل من "اعلان دولة فلسطين" عنوانا لحرب سياسية، وأنها هي "الخطر الذي يهدد وجود دولة الكيان"..

رفع سقف التهديد للكيان لم يأت فقط من بوابة العمليات عند نتنياهو، بل من خلال الفعل السياسي، وتحديدا اعلان دولة فلسطين، فهو قبل غيره يدرك "القيمة الاستراتيجية" التي يشكلها تحريك - تفعيل قرار الأمم المتحدة بالاعتراف بفلسطين كدولة عضو مراقب في الامم المتحدة برقم سحري "194" صاحب الايحاء الخاص بنكبة اللاجئين..

ولأن الطغمة الفاشية ورأسها نتنياهو، يعلم يقينا الأثر الجوهري لذلك القرار فهو مسبقا ناشد، توسل، تعشم على القادم للبيت الأبيض ان يبطل مفعول أي تحرك قادم نحو تفعيل قرار دولة فلسطين كما تم في العام 2012..

بالتأكيد، لا يحتاج نتنياهو لأي توسل سياسي من الطغمة الأمريكية، اي كان مسماها، جمهورية أو ديمقراطية، لعرقة أي تفعيل للدولة الفلسطينية، فتلك هي

سياستها ما لم يحدث "أنقلابا سياسيا جوهريا" في النظام الرسمي العربي، وحتى الساعة لا يوجد ما يشير الى ذلك، مع انتشار حروب التقسيم الداخلية بأدوات محلية..

بل لا يوجد اي خطر سياسي من تحريك - تفعيل القرار في ظل الواقع الرسمي الفلسطيني بكل مكوناته، حكما وفصائلا وواقعا انقساميا يمثل بذاته "الدرع الحصين" لرغبات دولة الكيان السياسية..

لكن توسل نتنياهو، بذاته مؤشر كم هي قيمة ذلك القرار الذي تستخف به المنظومة الرسمية الفلسطينية، بل أنه ليس معروضا كمنطلق جوهري لموقف سياسي موحد..فقط ليقرأ أي فلسطيني كل ما يسمى بوثائق المصالحة، وأخرها اتفاق الشاطئ ابريل 2014، سيجده خاليا من تلك الاشارة للقرار التاريخي الأهم في مسار شعب فلسطين الكفاحي ضد المشروع التهويدي - الاقتلاعي..

مجددا هل يقرأ أهل "المنظومة الرسمية" في "بقايا الوطن" توسل نتنياهو لأمريكا بمنع تفعيل قرار دولة فلسطين بطريقة مختلفة، بعيدا عن "البلادة السياسية" السائدة..هل نتوسم "انحرافا في السكون السياسي" نحو بدء "إحساس" عله ينير شعلة لفعل قادم..

أمنية لا بد لها ان تحضر يوما ..وقد يكون قريبا ولكن دون "البلداء منا"!

ملاحظة: ما كتبه سفير فلسطيني سابق وكادر فتحاوي عتيق حول دور أمني فلسطيني في تهجير يهود اليمن يستوجب "حركة مساءلة وطنية"..من أجل "كرامة المؤسسة الوطنية" لا تصمتوا على ما يمكن اعتباره "مهزلة العصر"!

تنويه خاص: اوروبا تدفع ثمنا مباشرا لاحتضانها "جذر الارهاب" الفكري - السياسي، والتواطئ الصامت عليه طويلا لاستخدامه ضد الغير، عاد ليعريهم سلوكا ومنهجا..الارهاب تحت رعاية مخابراتهم..الثمن مكلف ولكن هل يتعلموا..اشك!

ليس بالنفي وحده يتم حصار "المصيبة" يا حماس!

كتب حسن عصفور/ لا يمكن اعتبار ما أعلنته مصر، على لسان وزير داخليتها يوم 6 مارس 2016، حول اتهام جماعة الاخوان بأنهم من قتل النائب العام هشام بركات، بمساعدة وتدريب من حركة حماس، خبرا، يمكن التعامل معه، كما هي تلك الأخبار التي انتشرت منذ إسقاط "حكم المرشد" ، وما حمل معها من فتح ملف العلاقة بين الاخوان وحركة حماس في أكثر من ملف..

الإعلان المصري الجديد - الخطير، بإتهام حركة حماس ودورها في تدريب وتأهيل مجموعة ارهابية يمثل "نقلة نوعية" في مسار الخلاف الذي ساد طويلا مشهد العلاقة بينهما، وكان الأمل قد اقترب كثيرا من فتح صفحة جديدة في تلك العلاقة، بما يخدم القضية الوطنية الفلسطينية، وفتح جدار الأزمة التي يعيشها أهل قطاع غزة نتيجة لتلك العلاقة المتأزمة، وأيضا بما له مصلحة للأمن القومي المصري..

ولذا الإعلان المصري الرسمي لاتهام حركة حماس، جاء صادما جدا ومخالفا لكل التوقعات بأن هناك ما يثير التفاؤل، رغم قصور قيادة حماس في التعامل الايجابي والضروري مع الموقف من الأعمال الارهابية ضد مصر، ما أثار ولا زال كثيرا من "الشكوك" التي تقف خلف موقف الحركة لتجاهلها الإدانة، رغم أهميتها وضرورتها لها أولا، كي تبرأ الذات من اي "شبهة" تطالها، خاصة بعد أن أدانت عملية في تركيا لا تساوي شيئا قياسا بما هو ضد الشقيقة الكبرى..

وبما أن حدث الذي حدث من إتهام رسمي، وعلها المرة الإولى التي يتم فيها ذلك، خلافا لموقف بعض وسائل الاعلام الخاصة والمملوكة لرجال أعمال، أو اعلاميين لهم "حسابات خاصة" من حماس وفلسطين سواء بسواء، فذلك يستوجب التعامل الجدي والمسؤول من قيادة حماس، وأن لا تقف عند تلك التصريحات "البليدة جدا"، لبعض مسؤوليها، وترسل الكلام اللا مسؤول هي وروادها على مواقع "التواصل الاجتماعي" بما يلحق بها الضرر الأكبر..مع مفارقة أنها نفت الشماركة ولم تدين العملية الارهابية ذاتها أصلا!

أن تنفي حركة حماس، الاعلان الرسمي فذلك منطقي جدا، وواجبها أيضا، ولكن هل يمكن اعتباره "حلا" كافيا لحصار نتائج الحدث الكارثي، وتجلس في الدوحة

وغزة وأسطنبول مكتفية بما قالت، وتفتح المجال لجماعته الإخوانية واعلامها واعلام قطر لتزكية حرب الخلاف لمصالحهم التي لم تعد مجهولة اطلاقا..

المسؤولية الوطنية تفرض على حركة حماس، وقيادتها التصرف بكل جدية واهتمام حقيقي، بما هو "أول إتهام رسمي مصري" لها بضلوعها في نشاط "إرهابي" ضد مصر، وأن لا تبقى أسيرة بيانات لا قيمة لها لو استمر الحال على ما هو عليه، عليها أن تعي أن "الحدث" ليس كما سبقه، لذا باتت ملزمة بالتعامل أيضا ليس كما سبق عبر عدة خطوات ومنها:

الخطوة الإولى التي تتطلبها "جدية حماس" أن تدعو للقاء وطني فلسطيني، لمناقشة "الحدث الكارثة"، ومواجهة كيفية حصاره، وما هي الخطوات الضرورية الممكنة المفترض أن تكون..

الخطوة الثانية، هي أن ترسل قيادة حماس رسالة رسمية الى الرئيس محمود عباس، تطلب منه مخاطبة الشقيقة مصر بشكل رسمي بتزويده بكل الاتهامات وتفصيلا كي يتم التعامل معها بكل جدية ومسوؤلية..

الخطوة الثالثة، المطالبة بتشكيل "لجنة أمنية فلسطينية مصرية" للعمل المشترك بعد أن تتسلم الرئاسة الفلسطينية "تقرير تفصيليا" عن الاتهامات الموجهة ضد حماس..

الخطوة الرابعة، تتعهد حركة حماس بمحاسبة كل من يثبت تورطه في أي عمل "إرهابي" ضد الشقيقة مصر، مهما كانت مكانته ومسوؤليته، وأن لا أحد منها "فوق المصلحة الوطنية الكبرى"..

خطوات قد يكون لها أثر فاعل في "تطويق الكارثة المقبلة" لو سارعت حماس في التحرك الحقيقي وليس الاكتفاء بحركة "اللغو" الكلامي، وأن تقطع الطريق على المتربصين لإفساد العلاقة مع مصر، خاصة محور الدوحة أنقرة والجماعة الإخوانية..

وفي سياق الحرص الوطني نأمل من الرئيس عباس أن يأمر مسوؤلي فتح بعدم الحديث حول تلك القضية، بما يضر بالعلاقات، وأن لا يخرج منهم معتبرها

"فرصة الانتقام" من حماس، فما سيكون أثره ليس على حركة حماس وحدها..العقل زينة دائما!

ملاحظة: ما نشرته الوكالة الرسمية الفلسطينية عن اتفاق بين الكتل البرلمانية والحكومة حول حل قضية المعلمين لم يكن خبرا "نافعا" فما كان غير ذلك..التضليل ليس مفيدا في قضية معقدة وحساسة جدا!

تنويه خاص: تصريحات وزير الرئيس عباس الأول د.رامي، بأن هناك اتصالات قادمة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي تكشف ان الحديث "الثوري" عن وقفها ليس سوى "منصبة كلام"!

ما هذا يا هذه وذاك..!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد أي مفاجأة عندما تقرأ لأحدهم، بأن الحديث عن الموقف الأمريكي الرسمي وغير الرسمي نحو دولة الكيان العنصري لا قيمة له، ولن يحدث أي تأثير فيها، ومع هذه الأصوات التي تختزن "النذالة السياسية" كموروث جيني، لا يمكن المرور على ما تفوه بها أكثر الشخصيات المحتملة لأن يتبوأ احدهما منصب الرئيس الأمريكي في نوفمبر (تشرين لثاني) القادم..

نعم انه يوم "الاثنين الأسود" سياسيا، ما كان من هيلاري كلينتون ودونالد ترامب ضد فلسطين القضية والشعب، من أجل كيان بات رمزا للكراهية الانسانية، وآخر قلاع العنصرية السياسية والفكرية، صاحب السجل الأطول في ارتكاب "جرائم الحرب" بعد الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام التي قامت بها أمريكا ذاتها..

أن يعلن مرشح وآخر تأييدهم لدولة الكيان، بل وبصوت عال عابر للمحيطات، فتلك ليست مفاجأة مطلقا، واعتدنا عليها، ليس كلاما لمرشح، بل ثابت لسياسة دولة "الجدار الواقي" للكيان، أمريكا، ودونها فلا قيمة للكيان حتى في ظل أهزل مشاهد الواقع العربي، ولكن أن تصبح المسألة وكأنها سوق نخاسة سياسية، في التباري والمعايرة كل للآخر في التقديس لذلك الكيان هنا تبدا رحلة تحقير مشاعر

أمة طولا وعرضا، والنيل من كرامة شعب سيبقى التاريخ يذكره أنه شعب لن ينكسر مهما حدث، ومن تولى أمره، زعيما كان أم خفيرا ملبيا ما يملى عليه..

تصريحات هيلاري، تلك السيدة التي نسب لها قول بأمنيتها ان يباد ربع مليون فلسطيني، فخرج البعض الفلسطيني لينفي ويدافع في سياق "تبادل المنفعة غير الواضح"، وهي لم تكلف خاطرها بالرد على ذلك المنشور، تعود الآن وعبر الصوت والصورة، ولا يجرؤ فريقها الفلسطيني من تبرير او تلفيق لغيره، بأن تعلن أن "لا حياد" في الدفاع عن اسرائيل، وأن "المحايد" لا يصلح أن يكون رئيسا لأمريكا..وتبدأ رحلة فرض الاعتراف باسرائيل كـ"دولة يهودية"..

تصريحات أدت بالمرشح الآخر ترامب، الجدلي والعنصري جدا والكاره للآخر، اي آخر انساني، ليعلن أنه سينقل السفارة الأمريكية الى القدس فورا، تأكيدا لاعتبار القدس عاصمة للكيان، ووجه رسالة الى الفلسطينيين بأن عليهم أن يأتوا "على الطاولة - المفاوضات - وهم يعتزمون قبول أن إسرائيل دولة يهودية وأنها ستظل موجودة للأبد كدولة يهودية."

تلك بعضا من أقوال هذه وذاك، كلام قيل أمام التجمع اليهودي الأكبر لدعم الكيان في أمريكا والعالم، في مباراة تشكل صورة لمدى الاستخفاف الذي يختزنه مرشحي الرئاسة نحو البيت الأبيض للقضية العربية ومركزها قضية فلسطين، وأن الدول العربية وشعوبها، لا تمثل لأي من المرشحين قيمة يمكن أن يحسب لها حساب، حتى لو كان لفظيا..

لن نتوقع من المنظومة الرسمية الفلسطينية " حكما وحكومة وفصائل"، اي موقف تجاه ما صدر، بل أن البعض قد يخرج ليمدح تصريحات هيلاري من جهة حديثها عن "حل الدولتين"، فيما سيكتب اعجابا لترامب أنه اشار الى ضرورة أن تدفع اسرائيل ثمن المساعدات المقدمة لها، مدنية أو عسكرية..هكذا يقرأون أو يرغبون في القراءة لأنهم يرتجفون بل ويصابون برعشة مزمنة قبل التفوه بكلمة ضد العدوانية السياسية ضد فلسطين شعبا وأرضا وهوية وقضية..

العار الذي يخيم فوق المشهد العربي، أن عناصر القوة والتأثير العربية تفوق بلا حدود كل ما للكيان من عناصر داخل أمريكا، مصالح ونفوذ وتأثير، لو أن هناك من أراد أن يكون حاضرا، وليس تابعا ذليلا، يجهل البعض المرتعش بأن لدى

العرب أنظمة وجماعات قوة ارباك تفوق ما يتوقعون، ودون البحث في الدلائل والتاريخ البعيد والقريب، فما على المرتعشين سوى النظر الى مفاوضات "النووي الايراني"، كما الى الموقف الروسي الأخير في سوريا وقبله أوكرانيا ثم القرم التي أعاده بالحذاء الروسي الى الوطن الأم، ولم تمتلك واشنطن وحلفها سوى "البعبة الكلامية"..

بعض العرب من فتح علاقات نحو روسيا أصاب أمريكا بـ"دوار سياسي"، فما بالنا لو أن كل تصريح معاد للعرب وموال للكيان يقابله خطوة افتراق مصالح عن واشنطن الى غيرها..خطوات صغيرة مع بعض كلمات ولينتظر العرب بعدها من سيأتي لهم "راكعا" بالمعني الحقيقي ..

ولكن، هل سيخرج نظام أو مؤسسة عربية، بالتأكيد ليس المعني هنا الجامعة العربية، فهي باتت "كادوكا سياسيا منذ تلاعب الصغار بها"، بأي موقف وأهل القضية صامتون، لا يغضبون..هل يمكن ان نرى من يستفز وطنيا في غياب الاستفزاز الوطني الفلسطيني..

هل يمكن أن تحدث "معجزة سياسية" ونقرأ تصريحا للرئيس محمود عباس ردا على تلك "الحقارة السياسية"، أو ناطقا باسمه أو أسم جاره أو ناطق يمكن أن يقال أنه قريب منه..هل أم سنبقى نكرر هل وهل وهل..وهللويا يا سادة لو حدث ذلك!

لن تحدث المعجزة ولا يحزنون..وستمر كلمات التحقير السياسي وكأنها لشعب غير الشعب ولقضية غير القضية..ومع هذا فلشعب فلسطين "ذاكرة حية" تعاقب ليس فقط من يعاديه ولكنه سيعاقب أيضا من يستخف ويستهين بحقه الوطني، مهما كانت المسميات..والغد قادم يوما مهما تم عرقلته بقوة الغير!

ملاحظة: تهديدات امين عام حزب الله نصرالله بأنه يستطيع قصف أي موقع في الكيان، تفترض أن تصبح ممكنة..ولا نظن أن هناك زمن أفضل مما نشهد للتنفيذ..افتراضا أنها "صحيحة وقادرة"..واذا لا بلاش حكي مرهق للذات!

تنويه هام: مجددا يخرج علينا "المعاق وطنيا" المسمى بهاء ياسين برسم يستحق عليه "الجلد السياسي"..هذا الحمساوي مصاب بتشويه خلقي في الدماغ..عار على حماس أن تتركه يفعل ما يفعل..عيب لمن يعرف العيب الوطني!

هبة "فتح" السياسية..هل تستكملها وتنتفض!

كتب حسن عصفور/ عل القارئ العربي قبل الفلسطيني، وقبلهما حكام تل أبيب، سيجدون في بيان المجلس الثوري الأخير لحركة فتح، يوم 4 مارس (آذار) 2016، ما هو "جديد نوعيا" في اللغة السياسية وتحديد المواقف نحو بعض قضايا جوهرية، غاب بعضها طويلا عن أدبيات حركة فتح، وبعضها كانت تمر عليه مرورا سريعا، وكأنها أمام "خبر عاجل"..

لكن البيان الأخير، شهد ما يمكن اعتباره بـ"هبة فتح السياسية"، دون نسيان أنها تجاهلت قضايا لها بعد سياسي هام وخطير، تعاملت معها بنظرة "عصبوية"، خاصة قضية إضراب المعلمين، وتجاهل "التطاول القانوني - الأمني" على البرلمان الفلسطيني (المجلس التشريعي)، وحصار النائب نجاة أبو بكر، وللغرابة أنها أحد أبناء الحركة وعضو في مؤسستها القيادية..

ومع ذلك، فما جاء في البيان، يرسم نهجا يليق بحركة فتح، التي حملت راية الثورة والكفاح بقيادة الخالد ياسر عرفات، إن ترجمت محاور بيانها الأخير الى خطة عمل حقيقية، وأن لا تحاصرها "بيروقراطية السكون السياسي"، كما حاصرت قرارات المجلس المركزي وأحالتها الى "أيقونة" للإستخدام المحلي عند "الزنقة الوطنية"، دون أن تلتزم بأي خطوة منها، بل أن تلك البيروقراطية تمارس أكبر حيلة وخداع على الشعب الفلسطيني، عندما تسمح لبعض منها الحديث عن "وقف التنسيق الأمني"، وهي قبل دولة الكيان تعلم أنه كذب فكذب..

لذا معركة فتح القادمة لنصرة هبتها السياسية، مع تلك "البيروقراطية السياسية"، معركة بين "جديد فتح الكفاحي" و"فئة كامنة" لا تقيم وزنا لما يقال، تحكمها نظرية " قل ما تشاء وسأفعل ما أشاء"، ولذا فحركة فتح، قبل غيرها، بات أمامها

ساحة الدفاع عما أشارت له من مبادئ يمكن اعتبار بعضها نقطة "تحول تاريخية" لو أكملتها نحو الفعل والتطبيق" ومنها :

*اعتبرت حركة فتح، وللمرة الإولى أن "الهبة الجماهيرية الحالية" يمكنها أن تتحول الى "إنتفاضة شعبية واسعة"، دعت مختلف قطاعات الشعب الى الإنخراط بها، وهي بذلك ترسل أول الرسائل الى دولة الكيان الاحتلالي، بأن خيار الكفاح هو السبيل للخلاص من الاحتلال، وحتما هي رسالة للمؤسسة الأمنية الفلسطينية، أن تكون سندا وعونا وجزءا من "الانتفاضة المقبلة"، وليس "حاجزا" أمام تطورها..

*وللمرة الإولى، أيضا، أشارت حركة فتح، الى ضرورة التفكير بـ"سحب الاعتراف من دولة الاحتلال"، مسبوقا بالطلب الى "وقف أي شكل من العلاقات مع سلطة الاحتلال وفق الاتفاقيات، حتى تلتزم بالاتفاقيات".. فلم يسبق للحركة أن أشارت الى مسألة سحب الاعتراف من دولة الاحتلال ولم تستخدم دولة اسرائيل، وهو ما لم يكن ضمن اللغة الرسمية للحركة منذ سنوات..

*وللمرة الإولى، أيضا، أشارت حركة فتح، الى أن "الشروع في تكييف قرار عضوية فلسطين دولة مراقبة في الأمم المتحدةيجب أن يكون له خطوات أساسية في بنية النظام لاستثمار المركز القانوني الناشئ عن ذلك القرار".

ودعت الى "تشكيل لجنة لدراسة قانونية لامكانية تشكيل "مجلس تأسيسي للدولة الفلسطينية"، ينهي مرحلة برلمان السلطة الوطنية في الانتخابات المقبلة، ويقوم بوضع دستور دولة فلسطين والتشريعات الضرورية لها ولمواطنيها.

*كسرت حركة فتح، في بيانها ما ساد مؤخرا من غض الطرف عن تدخلات سياسية عربية وغير عربية، واكتفت بتحديد طرف واحد، لا غير وهو إيران، ما أضعف مصداقية الموقف، فجاء بيان المجلس الثوري للحركة ليقطع الأمر، وإن تجاهل المسميات، لكنها خطوة هامة، برفض "أي تدخل من أي جهة كانت عربية أم غير عربية في القضايا الداخلية الفلسطينية والشؤون الوطنية الفلسطينية إلا عبر الجهة الرسمية الشرعية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين".

وهو موقف كان يجب تحديده خاصة، وأن "المؤامرة السياسية على المشروع الوطني" لا تقتصر على المال السياسي، فهناك دولتين معلومتان جدا للشعب الفلسطيني بتآمرهما العلني لـ"هتك عرض وحدانية التمثيل ووحدة الجغرافيا الوطنية"..

وعل القضية التي تحتاج توضيحا سياسيا من قيادة حركة فتح، تلك الفقرة الخاصة التي وردت في البيان، " أن استمرار مماطلة حماس، يدفع الحركة بتفعيل خيارات أخرى لاستعادة غزة وإنهاء معاناة شعبنا الرهين والمخطوف لسياسات فئوية"..

فقرة تحمل من "الألغاز السياسية" الكثير، وقد تنال كثيرا من قيمة جوهر الموقف الفتحاوي، الذي يستحق كل تقدير وتأييد ليصبح خطة عمل للتنفيذ كي تحمي القضية الوطنية من المؤامرة الكبرى، مؤامرة التهويد والاستيطان من جهة والخطف من جهة أخرى، تقوم بها أدوات لم تعد مجهولة، مهما لبست من أغطية وتدثرت بلحاف مسميات متباينة..

الحديث عن "تفعيل خيارات أخرى لاستعادة غزة"، التي سبق أن أثارها قيادي فتحاوي، لا يجب أن تبقى لغة كونها تحمل "خطرا" ما لم يتم تبيانها للشعب أولا، وللقوى التي تقول فتح أنها تعمل الى إقامة "وحدة وطنية" معها، ثانيا..

دون ذلك، وبغض الطرف عن تجاهل البيان عن "انتهاك حصانة البرلمان"، يمكن القول أن حركة فتح حددت أسسا سياسية لعمل تنفيذي يستحق بلورة "أداته التنظيمية" الكفيلة بتنفيذه وتطويره وحمايته أيضا..ودون هذا سيضاف الى "بند الوثائق السياسية"..

"التحدي التاريخي" الراهن لحركة فتح، أن تحيل ما قررت لبرنامج فعل وتكسر رحلة "السكون الكفاحي" لتبقى عامود الخيمة الوطنية وحاملة الشعلة الثورية، لتبقى كما كانت هي "أم البدايات" في الثورة المعاصرة..

ملاحظة وتنويه خاص من أجل "لولا": ما حدث في البرازيل من "اقتحام الشرطة لمزل الرئيس الأكثر شعبية في تاريخ البلاد يثير علامات استفهام لما ينتظر ذلك البلد..لولا دي سليفا أيقونة تجربة البرازيل الحديثة رد على ذلك

الاقتحام بمقولة عل البعض في بلادنا يدركها "لم ارتكب شيئا وأنا لا أخشى العدالة"، مذكرا بمثل برازيلى "من لم يرتكب شيئا، لا يخشى شيئا"..

هبة سياسية لمواجهة "الإعوجاج الوطني"!

كتب حسن عصفور/ تعيش المنظومة الرسمية الفلسطينية، حكما وحكومة وفصائل، موالاة ومعارضة، أزمة سياسية يمكن اعتبارها شاملة، وفي كل جوانبها، سواء لجهة عدم الإيفاء بأي من "وعود" تطلقها تلك "المنظومة"، أو مواقف سياسية ردا أو استباقا على المشهد القائم، بل انها تتجهة لمزيد من الانهاك الذاتي ليس في المصداقية السياسية فحسب، بل في توجيه اي رسالة يمكن أن يتعامل معها الشعب الفلسطيني بجدية حقيقية..

ومظاهر الأزمة، تبدأ في عدم القيام بأي خطوة حقيقية نحو إنهاء أحد أخطر مظاهر "خدمة المشروع الاحتلالي التهويدي"، ما يعرف اعلاميا بـ"إنهاء الانقسام"، ذلك الملف الذي يمثل استمراره بعيدا عن اي "مكذبة سياسية" يمكن الاختباء خلفها، هو "السند الحقيقي" لتوغل مشروع دولة الكيان لمصادرة "الهوية الوطنية الفلسطينية" بكل مكوناتها، أرضا وشعبا..

جاء الانقسام - الانقلاب على الوطنية الفلسطينية عام 2007 في سياق تمرير المشروع الامريكي العام في المنطقة، ضمن سياق تمزيق الكينونة السياسية العربية، دولا ونظما، والتي بدأت أولى خطواته التنفيذية في غزوة العراق ليس لاسقاط "نظام قمعي" كما يدعون، ولكن لاحضار "نظام طائفي" يكون بوابة التقسيم في المنطقة بأي من مظاهره..

وأدوات التقسيم في حينه، استخدمت وفقا للشهوة والرغبة السياسية، فالعراق لعبت ايران دورا قذرا بالمعني العام، وكانت "شريكا مباشرا" للغزوة الأمريكية، كما ان جماعة الاخوان المسلمين هي أبرز فصائل العمل السياسي التي إستخدمت كقاطرة هامة لتمرير ذلك المشروع، في مصر وفلسطين وسوريا والعراق،

وليبيا وحيث أمكن لها ذلك، الى جانب الدور القطري العلني مع دولة الكيان في أكثر من ملف خاصة الملف الفلسطيني..

ولأن الانقسام كان "بوابة عبور" تعزيز المشروع التهويدي للضفة والقدس، وتحقيق دولة الكيان ما لم تحلم به سياسيا واستيطانيا ومحاصرة البعد الاستقلالي الفلسطيني، فهو لا زال يمثل الخطر الأبرز على مستقبل القضية الوطنية، ولذا فعدم الجدية الحقيقية لوضع حد له، رغم كل الاتفاقات الموقعة، والتي لا تحتاج أي اضافة جديدة، وفقط مطلوب تنفيذ..تؤدي لخدمة المشروع المعادي!

ولأن قرار قطبي الأزمة لم يعد بيدهما، كما ان القطب الثالث يفتقد الوزن السياسي المؤثر نتيجة مصالح أطرافه، رغم قيمتها، فإن الانقسام بات مستداما بقرار أعداء القضية الوطنية وتنفيذ فصائلي..

والحديث عن تلك المسألة، كونها هي المفتاح لعبور مظاهر الأزمة الشاملة في المشهد الفلسطيني، ومنها، قضية اعلان دولة فلسطين، بما يؤدي عمليا لانهاء المرحلة الانتقالية التي تفرضها دولة الكيان وطالت 5 اضعاف المدة المقررة، خاصة وأن الأمم المتحدة منحت فلسطين قرارا تاريخيا يعيد بعض الصواب السياسي المفقود منذ اغتصاب فلسطين عام 1948..

واعلان دولة فلسطين، هو بداية لنهاية الاتفاقات الموقعة، والتي تحولت من اتفاقات للخلاص من الاحتلال الى اتفاقات ليس لتكريسه فحسب، بل لتهويد ما يمكن تهويده من الأرض والهوية والمقدسات..

وعبر الاعلان لدولة فلسطين، تبدأ رحلة الخلاص السياسي من التبعية الاحتلالية التي تبدو وكأنها "صيغة متفق عليها"، وهو ما يفترض "انتفاضة سياسية فلسطينية" سواء بدأتها "المنظومة الرسمية"، أو أحبرت عليها بحركة شعبية، يبدو انها باتت ضرورة لكسر حلقة الهروب من المواجهة الوطنية الكبرى..

الانقسام الوطني بات "بوابة تمرير التهويد"، وذريعة للهروب من اي تنفيذ أي التزام يتم الاتفاق عليه، وعدم إحترام أي قرار للمؤسسة الرسمية، ولا يحتاج المرء الى كثير من المراجعة لقرارات المؤسسة الرسمية ليكتشف أن كل قراراتها لا قيمة لها..ولو ان الحالة الفلسطينية لا تعيش ذلك المظهر الانقسامي،

لما تجرأ أي كان على الاستهتار بقرارا الشرعية الفلسطينية، كما يحدث منذ سنوات فوق أرض "بقايا الوطن"..

يبدو أن الضرورة السياسية تفرض التفكير بطريقة مختلفة جذريا عما ساد سنوات "الانقسام - الانقلاب - الخطف" للبحث في كيفية مواجهة المحتل وأيضا مظاهر مساعدته، وبالتحديد طرفي الانقسام..وهذا يفرض ان يحدث شكلا من اشكال "الهبة السياسية الداخلية" لتكون أداة فرض لتصويب المشهد الفلسطيني نحو الخلاص من المحتل ومظاهره..

ملاحظة: يستحق كمال جنبلاط الزعيم العروبي واللبناني الكبير أكثر من برقية في ذكرى الاغتيال..فلسطين عليها الاحتفاء به بما يليق بما دفع ثمنا لعروبته وفلسطينيته..

تنويه خاص: حزب أردوغان يفصل موظفة تحدثت كما تحب ضد الزمرة الفاشية في تل أبيب..المسكينة صدقت "أن اردوغان" ضد اسرائيل عنجد..الفصل رسالة لزمرة الطيب رجب في "بقايا الوطن" ضفة وقطاع.. مش هيك!